البعد الجغرافي للغزو العراقي لدولة الكويت
دراسة تحليلية تقويمية

د. غانم سلطان *

مقدمة

ليس هناك شك في أن الظروف الجغرافية طبيعية كانت أم بشرية تتدخل سلبا أو ايجابا في حسم سير المعارك الحربية والعمليات العسكرية نصرا أو هزيمة، وهناك شواهد وأمثلة كثيرة يرويها لنا التاريخ العسكري تؤكد هذه الحقيقة التي تبرز أهمية البعد الجغرافي في هذا المجال نذكر منها على سبيل المثال، ما حدث في الحرب العالمية الثانية وتحديدا في الخامس من ديسمبر عام ١٩٤١م عندما كان الجيش الألماني على مقربة من موسكو العاصمة الروسية بحوالي ٢٠ كم. إلا أن تدني درجة الحرارة إلى ما يقارب ٣٠° م تحت الصفر نتيجة لمرتفع سيبيري أنهك الألمان وجعل أقدامهم تغوص في الثلوج على نحو لم يعهدوه مما أثر في حركة الجهد العسكري. وقد مكنت هذه الظروف المناخية الجنرال «جوكوف» قائد منطقة موسكو ليعد هجوما معاكسا حيث نجح في إبعاد خطر سقوط موسكو موظفا في ذلك خاصية قدرة الروس في التعامل مع مثل هذه الظروف.

وفي الحرب العالمية الثانية أيضا تقدم الجيش الألماني ناحية ستالينجراد في خريف عام ١٩٤٢، فحدث أن تغير الوضع المناخي المعتاد فجأة وتساقطت الثلوج قبل موسم سقوطها. ولم يكن الجيش الألماني المتقدم مستعدا لذلك بلباس شتوي فانتهز الجيش الأحمر «الروسي» الفرصة والتفّ حول الجيش الألماني بإحكام فما كان من القائد الألماني «فون باولوس» إلا التسليم بجيش تعداده ٢٨٥,٠٠٠ جندي.

ومثل آخر من الستينيات وتحديدا في عام ١٩٦٥ حين تدخلت الولايات المتحدة في فيتنام بإعلان الحرب عليها، ولم تستطيع هذه القوات تحقيق نصر ساحق على ثوار الفيتكونج المتمركزة في الأراضي الجبلية التي تكون أغلبية السطح في فيتنام (بارتفاع كثيرا ما يفوق ٣٠٠٠ مترا) وزاد

* رئيس قسم الدراسات الاجتماعية ـ كلية التربية الأساسية ـ الكويت

من تعقيد الأمر أن هذه المرتفعات تغطيها غابات كثيفة متشابكة وظفها الثوار الفيتناميون كمخابيء وشنوا حرب عصابات ضد القوات الاميركية.

وعندما دخل الجيش الروسي (حوالي ٢٠,٠٠٠ جندي) أرض أفغانستان لم يستطع تحقيق غاياته وأهدافه أمام هجمات الثوار المجاهدين الخاطفة نتيجة لتمركزهم في الأراضي الجبلية الوعرة التي تتشكل منها معظم مساحة أفغانستان (هند كوش سافيدكوه) والمرتفعات المحيطة بالعاصمة كابول. كما أن مناخ أفغانستان القاري الشديد الحرارة صيفا في الأراضي الأقل ارتفاعا أرهق الجنود الروس الذين لم يعتادوا مثل هذه الأجواء، وهذه الظروف الجغرافية مازالت تلعب دورا في إطالة أمد الصراع الدائر بين الجماعات المتنافرة هناك خاصة أن مليشيات هذه الجماعات تتخذ من الجبال المحيطة بالعاصمة مخابيء لها.

وجدير بالذكر أن هناك عدم استقرار دائم في جنوب السودان حيث حاول الجنوبيون مرارا تحقيق الانفصال عن الحكم المركزي في الخرطوم. وكثيرا ما عانت السلطات الحكومية الصعاب في محاولات إخماد هذه الثورات المتكررة في الجنوب. وقد أسهمت البيئة الجغرافية الطبيعية بدور فاعل في هذه الصعوبات فهي بيئة تكتنفها المجاري النهرية والمستنقعات والغابات والبحيرات وتستوطن فيها أنواع عدة من الحشرات الضارة التي تؤثر في فاعلية أي جهد عسكري على الأرض.

وما سبق كان مجرد أمثلة توضح لنا مدى تدخل الظروف الجغرافية في سير العمل العسكري ومدى تحقيق أهدافه.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

- هل كان للظروف الجغرافية دور ما في نجاح عملية الاجتياح العراقي وغزو الأراضي الكويتية بهذه السرعة؟
- هل كان للظروف الجغرافية للكويت دور في تكريس عملية الاحتلال؟
- هل كان للظروف الجغرافية دورها في إنجاح عمليات التحرير؟
- هل تعيش دولة الكويت في مأزق جغرافي يؤثر على الحالة الأمنية فيها؟
- ثم إذا كان هناك مثل هذا المأزق الذي يخلق إشكالية أمنية فما هو الحل؟

ووصولا إلى الإجابة التي تثيرها هذه الأسئلة سيستعرض الباحث ملامح الجغرافيا الطبيعية بما تشمله من موقع ومساحة وسطح وظروف مناخية وموارد طبيعية ودورها في إنجاح عملية لاجتياح أو كونها إحدى محركات ودوافع الأطماع العراقية في الكويت.

وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى تحليل عناصر الجغرافيا البشرية لتبيان دورها في إنجاح الغزو ويتضمن ذلك إشكالية السكان وشبكة الطرق الكويتية وطبيعة كتلة المعمور الكويتي، إضافة إلى البعد السياسي المتمثل في الوضع السياسي العربي الذي كان سائدا على خريطة الوطن العربي قبل الغزو.

ويود الباحث أن يشير إلى أن الدراسة الخاصة بدور الظروف الجغرافية في الغزو لا تقف عند عملية الغزو والاجتياح، ومحاولة تكريس الاحتلال وإنما سوف تعالج دور عناصر الجغرافيا المختلفة في إنجاح وسرعة عمليات التحرير.

أولا: الأبعاد الجغرافية الطبيعية

تتضمن هذه الأبعاد كلا من الموقع وطبيعة الحدود والمساحة والتضاريس وأشكال السطح والمناخ والموارد الطبيعية ودورها في تسهيل عملية الغزو وتدعيم الاحتلال إضافة إلى أثرها في عمليات التحرير.

١ ـ الموقع الجغرافي وطبيعة الحدود:

من المعروف أن دولة الكويت تقع فلكيا بين دائرتي عرض ٢٠ ,٢٨ْ، ٣٠ْ شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٤٦٣٠ْ و ٤٨٣٠ْ شرق خط جرينيتش. وهي تقع في الزاوية الشمالية الشرقية لشبه الجزيرة العربية والزاوية الشمالية الغربية للخليج العربي. يحدها شرقا الخليج العربي وشمالا وغربا العراق، وفي الجنوب الغربي والجنوب المملكة العربية السعودية. (انظر الخريطة شكل ١).

ولاشك أن أسوأ ما في الموقع الجغرافي لدولة الكويت هو الجوار الجغرافي ومتاخمة الأراضي العراقية للكويت، مما كان له أثره في سهولة اقتحام الأراضي الكويتية برا وبحرا وجوا. ويمكن القول في هذا السياق إن لموقع جزيرتي وربه وبوبيان الاستراتيجي وقربهما من اليابس العراقي أثره في مطامع العراق القديمة والمتكررة بالجزيرتين إما امتلاكا في بعض الاحيان أو تاجيرا في أحيان أخرى وهي مطامع زائفة يتضمنها قاموس السياسة العراقية من أجل العبث في شكل الخريطة السياسية للمنطقة، لتحقيق نزعته في السيطرة وبسط النفوذ على مقدرات المنطقة.

وإذا كان الموقع الجغرافي قد سهل عملية الغزو فإن الموقع الجغرافي من ناحية أخرى كان عقبة في سبيل سرعة نجدة الكويت في الساعات الأولى للغزو بما يساعد على الصمود الفاعل ضد هذا الغزو. فالكويت تقع في أقصى شرق الوطن العربي بعيدة بعض الشيء عن الدول

العربيـة ذات الثقل العسكـري والردع القتالي مثـل مصر وسوريا. كما أن هـاتين الدولتين كـانتا ستضطران إلى استخـدام مسطحات مائيـة لعبور قواتها للكـويت (البحر الأحمر في حـالة مصر والبحر الأبيـض وقناة السويـس ثم البحر الأحمر في حالـة سوريا حيـث إن سوريا تفصلهـا عن أراضي شبه الجزيرة العـربية كل من العراق والأردن، علما بأن النقـل الجوي لا يسعف في توفير آلاف الجنود بمعداتهم الثقيلة في نفس اللحظة).

وفي أثناء التحضير لحرب تحرير الكويت استخدمـت الطائرات والسفن في نقل الجيوش والعتاد من مناطق بعيدة في الولايات المتحدة وأوروبا مما أثر في التكلفة الاقتصادية لحرب التحرير.

ويذكـر البعض أن موقـع الكويت قد شكـل مشكلة للقوات الأميركيـة تتمثل في مسألـة النقل الاستراتيجي. فالمسافة بين الولايات المتحدة والخليج تـربو على نحو تسعة آلاف ميل جوا، وكذلك فإن المسافة بين الخليج والقواعد الأميركية التي تتميز بوجود عسكري مكثف ليست بالبسيطة.

وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تنقل فرقة مقاتلة عن طريق الجو (بكامل أفرادها ومعداتها وأنواع أسلحتها) على سبيل المثال فإن عليها أن تجند أساطيلها الناقلة لتعمل حوالي أربعة أسابيع ذهابا وإيابا.

وبحسب إحصـاء ورد في تقريـر أعدته «لجنـة العلاقات الأميركيـة ـ الإسرائيليـة» فإن المدة الـزمنية لنقـل فرقـة ميكانيكيـة أميركية واحـدة نقلا جـويا إلى قـاعدة الظهـران شرقي المملكـة السعودية دون تحليق فوق العراق وإيران هو كالتالي "٢":

جدول رقم (١) يوضح المدة الزمنية لنقل فرقة ميكانيكية أميركية من بعض القواعد إلى الظهران.

من ـ إلى الظهران	عدد الأيام
إسرائيل (تل أبيب)	١١ يوما
دييجوجارسيـا (قاعدة عسكرية بريطـانية في المحيط الهندي ضمن أرخيل شاجوس جنوب جزر المالديف).	٢٧ يوما
كينيا (ممباسا)	٢٢ يوما
الصومال (بربرة)	١٤ يوما
تركيا (أزمير)	١٧ يوما
مصر (راس بناس)	١٠ أيام
عمان (مصيرة)	٨ أيام

المصدر: رضا هلال، الصراع على الكويت، دار سيناء ١٩٩١

وفي نفس الوقت كان لموقع الكويت دوره في تسهيل العمليات العسكرية للتحرير، إذ أن الأراضي السعودية كمسرح للإستعدادات العسكرية تشكل ظهيرا مباشرا للكويت -HINTER LAND توجد فيه مساحات شاسعة من الأراضي السعودية التي استوعبت أعدادا كبيرة من أفراد جيوش التحالف ومعداتهم العسكرية من أسلحة برية وجوية فكان لهذا الظهير الاستراتيجي المتاخم للكويت أثره في الانطلاق نحو الأهداف العراقية في الكويت بل إن هذا الظهير السعودي المتاخم أيضا للحدود العراقية الذي يمثل حوالي ٦٥٪ من طول الحدود الغربية للعراق والتي تشترك فيها السعودية مع الأردن وسوريا كان أيضا نقطة للوثوب إلى جنوب العراق لشل الإمدادات عن الجيش العراقي في الكويت (انظر خريطة تقدم جيوش التحالف رقم "٢").

وبالنظر إلى خريطة اتجاهات هجوم قوات التحالف يتضح أن هذه القوات قد انطلقت من الأراضي السعودية في ثلاثة اتجاهات أطلق عليها عسكريا «الاتجاهات التعبوية» وهي"٣":

ـ **الاتجاه التعبوي الغربي**، ويضم المنطقة من تلاقي الحدود الغربية الكويتية مع الحدود الشمالية الشرقية للمملكة العربية السعودية حتى الحدود السعودية العراقية الأردنية وخصصت له القوات الأميركية والبريطانية والفرنسية.

ـ **الاتجاه التعبوي الأوسط**، ويضم المنطقة من مركز المناقيش إلى الحدود الغربية الكويتية مع الحدود الشرقية للسعودية وخصصت له القوات المصرية والسورية والكويتية والسعودية.

ـ **الاتجاه التعبوي الشرقي**، ويضم المنطقة من مركز المناقيش حتى منطقة النويصيب على ساحل الخليج العربي، وخصصت له القوات الأميركية والقوات الخليجية.

ـ **الاتجاه التعبوي البحري**، ويضم المنطقة من الساحل الكويتي حتى الساحل الإيراني وخصصت له القوات الأميركية والبريطانية والكويتية.

ونخلص من ذلك أنه كان للموقع دور مباشر في تسهيل عملية الغزو واقتحام الكويت بحكم الجوار الجغرافي ومتاخمة الأراضي الكويتية للعراق مباشرة سواء كان ذلك من ناحية البر أو البحر. ومثلما كان لهذا الموقع دور في الغزو والاحتلال فإن دوره في التحرير كان بارزا أيضا من خلال الظهير السعودي المتسع.

أما عن طبيعة الحدود فيمكن القول إن الكويت تشترك من ناحية الشمال والغرب والجنوب بحدود مع كل من العراق والمملكة العربية السعودية، أما من الشرق فتطل على الخليج العربي بواجهة عريضة وتبلغ جملة أطوال الحدود الكويتية نحو ٦٨٥ كيلومترا (٤٢٦ ميلا). منها ١٩٥

كيلومترا (١٢١ ميلا) حدود بحرية تمثل ٢٨,٥٪ من جملة أطوال الحدود، و ٢٥٠ كيلومترا (١٥٥ ميلا) حدود مشتركة مع السعودية في الغرب والجنوب تمثل ٣٦,٥٪ من جملة أطوال الحدود، و ٢٤٠ كيلو مترا (١٤٩ ميلا) حدود مشتركة مع العراق من الشمال والغرب تمثل نسبة ٣٥٪ من جملة الحدود. انظر الشكل رقم «٣».

ومعنى ذلك أن الحدود مع العراق تكاد تقترب في أطوالها مع الحدود المشتركة مع المملكة العربية السعودية، وهي تشكل قاطعين الأول شمالي والآخر غربي (يسير باتجاه شمالي غربي جنوبي غربي). ويتبيّن لنا من خرائط حدود دولة الكويت أن الحدود الكويتية العراقية كما ورد في معاهدة عام ١٩٣٢ تسير وفق الآتي "٤":

تبدأ من نقطة وادي الباطن (يتبع خط الحدود مجرى الثالوث أي أعمق نقطة على طول الوادي) ومنها شمالا بشرق ثم شرقا إلى نقطة تقع جنوب خط عرض سفوان تماما ثم شرقا إلى جنوب جبل سنام وآبار سفوان وأم قصر (تاركا إياها للعراق) ويستمر الخط شرقا حتى يلتقي خور الزبير بخور عبدالله وتكون جزر وربة وبوبيان ومسكان وفيلكا وعوهة وكبرّ وقاروه وأم المرادم جزرا كويتية "٥".

وتوضيحا لما سبق وتفسيرا لمواطن الغموض واللبس في خط الحدود الكويتية العراقية أصدرت لجنة ترسيم الحدود بين البلدين بعد تحرير دولة الكويت من براثن الاحتلال العراقي وهي لجنة دولية شكلت بقرار من مجلس الأمن ملاحق وقرارات ومذكرات تفصيلية تتضمن المسافات بين الأعمدة المشيدة على خط الحدود ووصف تفصيلي توضحه خرائط القطاعات "٦".

وبالنظر إلى الخرائط التفصيلية "٧" التي توضح تخطيط الحدود بين الكويت والعراق والتي أقرها مجلس الأمن في ١٩ من مارس ١٩٩٣ يتضح أن الحدود الفاصلة بين البلدين تبدأ من خور عبدالله شرقا مرورا بمنطقة جنوب أم قصر ثم جنوب سفوان وشمال العبدلي والرتقة ثم وادي الباطن غربا ثم باتجاه الجنوب الغربي عند موقع جريشان مرورا بالمنطقة التي تفصل بين شقة الهويلية ومخزم ثم قرنين والمنطقة الفاصلة بين شقة الضويحة وخضر الماء حتي تصل إلى منطقة الأبرق وحسو الظبي ثم شرق خشم أبرق الحباري وغرب الشقايا ثم أخيرا السالمي المنطقة الفاصلة بينها وبين جنوب العبيد.

وبعد أن بينا تفصيلا مسار الخط الحدودي بين الكويت والعراق تتساءل: ما هو البعد الجغرافي الذي لعبته الحدود بين البلدين في تسهيل عملية الغزو واقتحام الأراضي الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال نستطيع أن نقول مايلي:

١ ـ إن وجود جبهة برية عريضة ذات قاطعين شمالي يبدأ من جنوب أم قصر مارا بجنوب سفوان وجبل سنام حتي وادي الباطن وآخر غربي يسير بامتداد وادي الباطن دون أي عائق طبيعيا كان أم صناعيا (وادي الباطن وادي ضحل في معظمة قليل العمق) سهّل للقوات العراقية أمر اقتحام الحدود الكويتية ببساطة. (انظر الخريطة رقم ٤)

٢ ـ إن وجود خط حدود يبلغ طوله ٢٤٠ كيلومترا (يمثل ٣٥٪ من جملة أطوال حدود الدولة) أتاح للقوات العراقية حرية اقتحام الكويت من خلال أكثر من منفذ، وذلك لصعوبة إيجاد تحصينات عسكرية كويتية على طول خط الحدود تستطيع مواجهة القوات العراقية. وبافتراض أنه كانت هناك مقاومة تمثل قوة ردع كافية تعطل دخول القوات العراقية من منفذ معين فإن طول الحدود على نحو ما تم ذكره يمكن هذه القوات من اقتحام الكويت من أي منفذ آخر قد تضعف فيه المقاومة.

٣ ـ إن شكل الحدود الكويتية العراقية يتمثل في قوس أو نصف دائرة على وجه التقريب ويمثل بهذا الشكل ما يعرف بـ (الكماشة) التي تطبق على شمال الكويت وغربة. ويلاحظ في هذا السياق أن مدينة الجهراء تمثل تقريبا مركز الدائرة (إذا ما أكملنا الدائرة) وبهذا تكون المسافات متساوية بين نقطة الجهراء كأول نقطة في كتلة المعمور الكويتي وأي نقطة تقع على محور قوس الحدود سواء كان ذلك في الشمال أو الغرب فالمسافة متساوية تقريبا بين الجهراء والعبدلي والجهراء وجريشان والجهراء وقرنين والجهراء وخفر الماء والجهراء وخشم أبرق الحباري وكذلك بينها وبين العبيد. بمعنى أن عامل المسافة يلغي الأفضلية بين هذه النقاط المذكورة على خط الحدود شمالا وغربا والجهراء ومن ثم العاصمة الكويتية (انظر الشكل رقم "٥").

٤ ـ تشكل الحدود البحرية بين الكويت والعراق امتدادا للقوس الذي يطبق على شمال الكويت. فهي تمتد من جنوب أم قصر حتى التقاء خور الزبير بخور عبدالله شمال جزيرة وربة تلتف حول شمال وشرق جزيرة بوبيان، وبهذا يطل اليابس العراقي مباشرة على الجزيرتين الاستراتيجيتين. ويشكل ذلك بالطبع منفذا آخر في القوس الحدودي من ناحية البحر استغلته العراق في اقتحام الكويت بحرا فجر يوم الغزو الآثم.

إن حدودا بهذا الشكل تضعف دون شك المقاومة العسكرية إذا ما انتشرت القوات الكويتية على امتداد نقاط متقاربة على خط الحدود وبشكل متساوٍ، أما إذا تم تركيزها في نقاط معينة

فحينئذ يسهل اقتحام النقاط الضعيفة.

ويعتقد الباحث أنه كلما تزايدت أطوال حدود دولة ما ربما أضعف ذلك من دفاعاتها، وكلما كانت للدولة حدود قصيرة مع أكثر من دولة ربما مكن هذه الدولة من السيطرة على حدودها مع دولة النزاع. وفي الوقت الذي يمكن القول فيه إن امتداد الحدود الكويتية العراقية بهذا الطول ليس في صالح الكويت فإن هناك دولا في العالم هي التي تلتف حول دول أخرى عديدة ولمسافات حدودية قصيرة إذا ما قورنت بجملة أطوال حدودها. ومثال ذلك الاتحاد السوفياتي قبل أن يتفكك، فقد كان يلتف حول ١٢ دولة تربطها معه حدود قصيرة بالنظر لعظم مساحته وامتدادات حدوده.

وفيما عدا الصين التي تمثل نسبة طول حدودها معه ٢٤٪ من جملة أطوال حدوده فإن نسبة أطوال حدوده مع الدول الأخرى الباقية لا تمثل إلا نسبا ضئيلة من جملة الحدود ربما لا تتعدى ٤٪. وبمعنى ذلك أنه في حالة أي نزاع عسكري مع أي من دول الجوار فإنه يستطيع حسم هذا النزاع عسكريا خاصة وأنه كان من أكبر القوى العسكرية في العالم. وما ينطق على الاتحاد السوفياتي سابقا ينطبق على المملكة العربية السعودية والعراق نفسها وكذلك البرازيل على سبيل المثال.

ونخلص من ذلك أن شكل الحدود وطبيعتها مع العراق كان عاملا من العوامل التي أسهمت في نجاح غزو الكويت بالحسابات العسكرية. ولذلك كان على الكويت بعد التحرير إيجاد سبل تعزيز نقاط الحدود على طول خط الحدود شمالا وغربا وبناء تحصينات قوية يصعب اجتيازها وقت الأزمات ولعل فكرة السور الرابع تؤكد ما يذهب إليه الباحث.

٢ـ المساحة

أما إذا انتقلنا إلى رقعة يابس الكويت أو مساحتها نجد أنها مساحة محدودة لا تزيد عن ١٧٨١٨كم٢. وهي مساحة لايمكن مقارنتها بمساحات الدول العربية ذات الأراضي المترامية مثل السعودية والجزائر والسودان ومصر وليبيا وسوريا وموريتانيا والعراق.

وإليك جدولا بمساحات هذه الدول مقارنة بمساحة الكويت: "٨".

ويتضح من الجدول ضآلة مساحة الكويت إذا ما قورنت بالدول المذكورة فهي لا تشكل إلا

جدول رقم «٢»
جدول يوضح مساحات بعض الدول العربية مقارنة بمساحة الكويت

الدولة	المساحة / كم٢	نسبة مساحة الكويت إلى مساحتها
السعودية	٢ر١٤٩ر٦٩٠	٪٠,٨٢
الجزائر	٢ر٣٨١ر٧٤١	٪٠,٧٥
السودان	٢,٥٠٥ر٨١٣	٪٠,٧١
مصر	١ر٠٠١ر٤٤٩	٪١,٨
ليبيا	١ر٧٥٩ر٥٤٠	٪١
سوريا	١٨٥ر١٨٠	٪٩,٦
العراق	٤٣٤ر٩٢٤	٪٤,-
موريتانيا	١ر٠٣٠ر٧٠٠	٪١,٧

مصدر الجدول: د. غانم سلطان ود. عبدالقادر السعدي «جغرافية الوطن العربي» الكويت ١٩٨٩م ص ٢٠

نسبة ٠,٧١٪ مساحة السودان و ٠,٧٥٪ من مساحة الجزائر و ٠,٨٢٪ من مساحة السعودية وتكبرها العراق على سبيل المثال بنحو ٢٤٠٥ مرة وموريتانيا بنحو ٥٨ مرة.

ولاشك ان هذه المساحة المحدودة سهلت عملية الغزو باحكام السيطرة عليها في زمن قصير إذ لم تتح هذه المساحة المحدودة توفر خطوط دفاعية خلفية كخط دفاع ثان أو ثالث او رابع وهكذا فعلى سبيل المثال. أتاحت صحراء سيناء في حرب ١٩٦٧ بترامي أطرافها وجود خطوط دفاع خلفية عند قناة السويس وكان العمق المصري على امتداد المليون كم٢ يوفر الفرصة لدفاعات احتياطية لم تستطع إسرائيل تخطيها. كما أن هذه المساحة المحدودة (مساحة الكويت) لم توفر عمقا بعيدا للمقاومة الكويتية تستطيع من خلاله الاحتماء في جيوب بعيدة تنقض منها بشكل مخطط على قوات الاحتلال. فلقد سيطرت العراق تماما على كل دولة الكويت خلال زمن قصير من أقصاها إلى أقصاها.

وفي هذا المجال نستطيع القول إن المساحة المحدودة لم تتح كذلك مجالا جويا لسلاح الطيران الكويتي يستطيع من خلاله المناورة أو اللجوء لقواعد بعيدة يتزود منها بالذخيرة والوقود لمعاودة الاشتباك الجوي.

ومثلما كان للمساحة دور في الغزو كان لها أيضا دور في التحرير فلقد استطاعت قوات التحالف الالتفاف حول الكويت من الجنوب والغرب والشرق (مياه الخليج) بل إنها أطبقت على القوات العراقية فيها من الشمال سيطرت على الجنوب العراقي مما شل المجهود العسكري العراقي. واضطرت معه هذه القوات للإستسلام. وكان لمحدودية ميدان المعركة (صغر مساحة الكويت) ومسرح العمليات دوره في ذلك الاستسلام. إذ يكفي القول إن متوسطة امتداد الأراضي الكويتية من الشرق إلى الغرب حوالي مائة كيلو متر "٩"، كما تبلغ المسافة بين أقصى موقع على حدودها الجنوبية حوالي مائتي كيلومتر.

٣ـ أشكال السطح

لعبت التضاريس وأشكال السطح في دولة الكويت دورا فاعلا في تسهيل مهمة الغزو، فسطح الكويت يتسم عموما بالاستواء وتقطعه أحيانا بعض التلال القليلة الارتفاع أو المنخفضات الحوضية. ويتدرج السطح في الارتفاع من مستوى سطح البحر في الشرق (صفر) إلى حوالي ٣٠٠ متر في الجنوب الغربي. ويمكن القول إن مدينة الكويت والجزء المعمور من البلاد حولها يتركز بالدرجة الأولى في المناطق الساحلية المنخفضة والتي لايزيد ارتفاعها عن ٥٠ مترا بأي حال من الأحوال "١٠".

وعلى الرغم من استواء السطح وبساطته فإن يتميز بتنوع مظاهره التي لا تعيق الحركة ولا تشكل عقبة في سهولة الحركة والانتقال منها بعض التلال الممثلة بتلال الزور التي لا يتجاوز أقصى ارتفاع لها ١٤٥ مترا وتطل على جون الكويت، إلى جانب بعض التلال التي تبرز كنتوءات على السطح مثل تلال اللياح (١٣٧ مترا) وكراع المرو ١٨٣ وتل واره (٣٠,٥ مترا) والمعدنيات ٥٣ مترا (انظر خريطة تضاريس الكويت رقم «٦»).

وهناك أيضا مجموعة من الأودية الجافة الضحلة التي يمكن ملاحظتها حاليا في المناطق البعيدة عن كتلة المعمور والتي ترجع في نشأتها إلى فعل السيول والمجاري المائية القديمة وأهمها وادي الباطن والمسنّات والشق والشقاق "١١".

ومن مظاهر السطح في الكويت أيضا المنخفضات الحوضية المعروفة محليا باسم «الخبرات» والثميلات Thumaila وهي عبارة عن أحواض للتصريف الداخلي وأهمها حوض الروضتين وأم العيش. وهي عبارة عن حفر دائرية مجوفة ضحلة يطلق عليها جيومورفولوجيا اسم البلايا «Playa».

وهذه الحفر تمتلىء بالمياه في مواسم سقوط المطر وتتحول في بقية أشهر العام إلى حفر جافة لتبخر الماء أو لتسربّه إلى باطن الأرض "١٢". وهناك أيضا الأراضي السبخية «السبخات» المعروفة باسم Salina وهي عبارة عن أراض منخفضة مستوية يقترب سطحها من مستوى الماء الباطني وتغطيها قشرة من الأملاح وتنتشر هذه السبخات قرب ساحل البحر لاسيما في المنطقة بين النويصيب وجنوب ميناء عبدالله جنوب المعمور الكويتي. وهناك نوع آخر من هذه السبخات يقع في أقصى الغرب في صحراء الدبدبة وحول وادي الباطن وهو ما يعرف باسم «سبخات القيعان وبطون الأودية» وهي التي تتعرض لغمر فصلي من مياه الأمطار. وتجدر الإشارة إلى أن خطورتها على النقل أقل من خطورة السبخات الساحلية التي تغوص فيها الأقدام ولم تكن تتحمل الأثقال المنقولة على الدواب قديما "١٣".

غير أن سطح الكويت يتألف بالدرجة الأولى من سهول رملية منبسطة أهمها السهل الذي تشغله حاليا مدينة الكويت الكبرى (أو ما يمثل حاليا زمام محافظات العاصمة وحولي والفروانية) وكان يطلق عليه قديما اسم (سهل القرعة) "١٤"، وسهل العدان الممتد من جنوب سهل القرعة السابق إلى حدود الكويت الجنوبية ومن ساحل البحر شرقا إلى منطقة الدبدبة غربا.

وهناك أيضا السهل الشمالي الممتد من شمال الجهراء حتى حدود الكويت الشمالية، علاوة على سهل الدبدبة في الغرب.

ومن العرض السابق يتضح أن أشكال السطح في الكويت برغم تنوعها (من خلال التفاصيل الدقيقة) إلا أنها في معظمها تشكل أرضا مستوية تخلو من التضاريس المعقدة صعبة الاختراق ومن ثم أسهمت بشكل واضح في سهولة تقدم القوات العراقية فجر يوم الغزو حيث لم تصطدم هذه القوات بسلاسل جبال أو مرتفعات تحد من سرعة تقدمها أو مجاري مائية تعيق حركتها أو حتى غابات كثيفة تعطل من وصولها إلى الهدف، كما حدث للقوات الأميركية في فيتنام ومالقيته من خسائر في الحرب الفيتنامية نتيجة لتحصن الثوار الفيتناميين في الغابات، أو كما حدث للسوفيت في جبال أفغانستان أو كما حدث في غيرها من الحروب التي وقفت أشكال السطح حجر عثرة أمام تقدم الجيوش. ولعل دور جبال زاجروس في الحرب بين العراق وإيران هو المثل الأقرب.

ومثلما أسهمت اشكال السطح في الكويت باستوائها في سهولة وسرعة تقدم القوات العراقية داخل أراضي الكويت ومكنتها من السيطرة التامة في فترة زمنية قياسية، فإن هذه

المظاهر التضاريسية التي سهلت الغزو شكلت في نفس الوقت مشكلة أمام القوات العراقية الغازية تمثلت في أمرين:

الأول: صعوبة إخفاء الدفاعات العراقية في صحراء الكويت، وهي أرض مكشوفة في متناول أعين أجهزة الرصد والطائرات التي تجوب سماء المنطقة للحصول على معلومات عن طبيعة انتشار القوات العراقية في الكويت.

والأمر الثاني: كيف تستطيع القوات العراقية مجابهة الزحف العسكري لقوات التحالف التي تفوقها عدة وعتادا في أرض سهلة مكشوفة؟

أمام هذا التحدي الجغرافي لجأت القوات العراقية إلى إخفاء دباباتها في الأراضي الكويتية عن طريق غرسها في حفر اصطناعية، كما لجأت إلى أساليب اصطناعية أخرى لاستخدامها كموانع أو عقبات تقف في وجه تقدم قوات التحالف إلى الأراضي الكويتية عندما تحين ساعة التحرير. ومن هذه المواقع والاستحكامات حفر الخنادق الطويلة على نقاط الحدود الجنوبية للكويت وإقامة السوائر الترابية وملء الحفر بالنفط الخفيف القابل للاشتعال، إضافة للأسلاك الشائكة الملتفة على خطين متوازيين. وانتشرت وراء كل هذه التحصينات الخنادق والملاجيء للجنود والدبابات تدعمها مجموعة من بطاريات المدفعية المختفية والموجهة والمدعمة بالمتاريس الدفاعية"[١٥]".

وبالإضافة إلى ما سبق قام العراقيون بزرع حقول للإلغام في المساحة الحدودية التي تشكل خط الدفاع الأول على امتداد ٢٦٠ كيلومتر. وقد قدّرت كمية الألغام المزروعة بأكثر من نصف مليون لغم "[١٦]" لعرقلة تقدم جيوش التحالف.

وقاموا أيضا بعمل خط دفاع ثان اعتمدوا فيه على إخفاء الدبابات الروسية من طراز ٧٢ T.72 في حفر خنادق تستطيع اقتناص قوات التحالف المتقدمة نحو الكويت. أما في المنطقة البحرية التابعة للكويت والتي كانت تشكل لهم تحديا جغرافيا آخر لأنها منطقة مكشوفة يسهل اجتيازها من المياه الإقليمية السعودية فقد تم تلغيمها هي الأخرى كما تم تلغيم مداخل الموانئ الكويتية بألغام أغلبها من النوع العائم.

وكان لاستواء السطح في شمال شبه الجزيرة العربية سواء في السعودية أو في أراضي الكويت و في جنوب العراق أثره البالغ في تقدم القوات الدولية لتحرير الكويت ومطاردة فلول الجيش عراقي في الأراضي العراقية، برغم الوسائل الاصطناعية التي لجأ إليه العراق في تدعيم دفاعاته رقلة تقدم قوات التحالف "[١٧]".

فقد استطاعت القوات الدولية اختراق الحدود الجنوبية (القوات الخليجية والأميركية) والحدود الجنوبية الغربية من المناقيش وأم قدير باتجاه الجهراء (القوات السعودية والكويتية واختراق الحدود عند منطقة السالمي باتجاه الجهراء (القوات المصرية والسورية). وكذلك اختراق الحدود الغربية عبر وادي الباطن باتجاه شمال الجهراء والمطلاع وجون الكويت حتى حدود الكويت الشمالية (القوات البريطانية والقوات الأمريكية) وكذلك التقدم بسهولة عبر أراضي العراق الجنوبية بل الوصول إلى مشارف الناصرية والسماوة عبر سهل العراق الجنوبي الغربي (القوات الأميركية والفرنسية) (راجع الخريطة رقم «٢»).

٤ـ المناخ:

لقد لعب المناخ، كبعد من الأبعاد الجغرافية الحاكمة، دورا في توقيت الغزو العراقي. وتمثل ذلك في اختيار شهر اغسطس ليكون توقيتا مناسبا للغزو، وهو من أشهر الصيف الصعبة في الكويت التي ترتفع فيها درجة الحرارة حيث يبلغ معدل درجة الحرارة العظمى ٤٤ْم، غير أن درجة الحرارة قد تتعدى ذلك بكثير في بعض الأيام لتصل إلى ٤٨ْم. أما الرطوبة النسبية فيتراوح معدلها ما بين ٤٥ ـ ٥٠٪، وقد ترفع في نهاية هذا الشهر وبداية سبتمبر إلى نحو ٧٠٪ ولاشك أن اقتران درجة الحرارة المرتفعة وارتفاع نسبة الرطوبة يجعل الطقس في الكويت أحيانا غير محتمل«١٨».

ويرتبط سوء المناخ في أشهر الصيف عامة في أغسطس خاصة بظاهرة السفر إلى خارج الكويت بحثا عن أجواء أفضل، سواء بالنسبة للكويتيين أو غير الكويتيين الذين يشجعهم على ذلك زيارة الأهل في الوطن الام ففي فصل الصيف تبلغ أعداد المغادرين حوالي نصف أعداد جملة المغادرين طوال العام على وجه التقريب.

وتبدأ حركة المغادرين في الارتفاع بداية من شهر مايو مرورا بيونيو ويوليو وتعود للهبوط بعد شهر أغسطس. وقد كانت جملة اعداد المغادرين في عام ١٩٨٩. العام الذي سبق عام الغزو مباشرة) ٠٠٠ , ٩٨٤ , ١ مسافرا، كان عدد الكويتيين منهم ٠٠٠ , ٥٥٤ مسافرا. ويوضح الجدول التالي (جدول رقم ٣) حركة المغادرين خلال أشهر عام ١٩٨٩ ونسبة المغادرين في ذلك العام. بالألف) انظر الشكل رقم«٧».

جدول رقم «٣»
حركة المغادرين خلال اشهر عام ١٩٨٩

الشهر	عدد المغادرين بالألف	٪ من أشهر عام ١٩٨٩م
يناير	١٧٤	٩
فبراير	١٣١	٦,٦
مارس	١٥٢	٧,٦
أبريل	١٠٨	٥,٤
مايو	١٧٩	٩
يونيو	٢٣٧	١٢
يوليو	٢٥٦	١٣
أغسطس	١٩٨	١٠
سبتمبر	١٤٣	٧
أكتوبر	١٣٨	٦,٩
نوفمبر	١٣١	٦,٦
ديسمبر	١٣٧	٦,٩

مصدر الجدول: وزارة التخطيط الإدارة المركزية للإحصاء النشرة الإحصائية الشهرية المجلد ١٣، العدد ٦ يونيو، ١٩٩٢ عن الجدول رقم ٥٢ ص ٨٠.

ويتضح من الجدول والشكل رقم ٧:

١ ـ أن أقل عدد للمغادرين تمثل في شهر أبريل، إذ بلغ ١٠٨ ألف مسافر بنسبة ٤ , ٥٪ وأكثر عدد تمثل في شهر يوليو، إذ بلغ ٢٥٦ ألف مسافر بنسبة ١٣٪ من جملة المغادرين في عام ١٩٨٩.

٢ ـ إن منحني المغادرة يمثل ارتفاعا في الفترة بين مايو وأغسطس، إذ بلغ مجموع المغادرين في هذه الفترة نحو ٨٧٠ ألف مسافر يمثلون حوالي ٤٤٪ من جملة أعداد المغادرين في عام ١٩٨٩.

٣ ـ كان هذا العدد المغادر في تلك الفترة (مايو ـ أغسطس) يمثل بنسبة ٦ , ٤٢٪ من جملة سكان الكويت في عام ١٩٨٩م.

يعتقد الباحث أن اختيار هذا الشهر كان مدروسا، حيث ينخفض عدد السكان نظرا لحركة المغادرة ولكونه موسما للاجازات، ويتساوي في ذلك المواطنون من مدنيين وعسكريين. يترتب على ذلك انخفاض مستوى المقاومة والدفاع ليضمن الجيش العراقي سيادة الموقف

دون أدنى عقبة. كذلك فإن فراغ الكويت من أهلها تقريبا في فصل الصيف بعامة وفي هذا الشهر بخاصة أتاح المجال وهيأ الفرصة لإطلاق يد العراقيين في النهب والسرقة ودخول المنازل التي تخلو من سكانها والعبث بها وسرقة محتوياتها.

ويمكننا القول من جهة ثانية إن الجندي العراقي يمكنه التكيف مع حرارة صيف الكويت دون عقبات صحية تحدّ من أدائه حيث يمكن إدخال العراق (خاصة القسم الأوسط والجنوبي) ضمن المناطق والأقاليم الحارة صيفا. وبذلك لا تختلف احوال الطقس فيها كثيرا عن أقطار شبه الجزيرة العربية والخليج لاتساع مساحة يابسها (نوعا) من جهة ولبعدها عن المؤثرات البحرية من ناحية أخرى.

ويتضح ذلك من مقارنة معدلات درجات الحرارة في الكويت والعراق في أشهر الصيف. حيث يمكن القول في هذا الصدد أنه من خلال النظر إلى خريطة معدلات درجة الحرارة في شهر يوليو أو أغسطس في العراق، نجد أن هذا المعدل يتشابه مع معدل درجة الحرارة في هذين الشهرين بالكويت وهي في حدود احتمال الجندي العراقي إذا يتراوح هذا المعدل في العراق بين ٣٢ْ و ٣٦ْ بيد أن درجة الحرارة كثيرا ما ترتفع عن معدلها لتصل إلى ٤٠ْم في المناطق السهلية خاصة في بغداد والبصرة ومعظم مدن الوسط والجنوب، بل إنها من الشائع أن تتعدى ذلك إلى ٤٥ْم وهو ما يتشابه مع درجة حرارة صيف الكويت عامة.

أما عن تأثير درجة حرارة الشتاء فإنها أيضا لم تؤثر على أداء الجندي العراقي في أثناء فترة الاحتلال شتاء، فمعدل درجة الحرارة في البصرة في شهر يناير يطابق تماما معدل درجة الحرارة في الكويت في نفس الشهر حيث يبلغ ١٢ْم. ثم يتناقص قليلا كلما اتجهنا إلى الشمال ليبلغ ٨ْم "١٩".

وفي نفس الوقت يمثل هذا الطقس الحار جدا في شهر أغسطس (وهو توقيت الغزو المحدد) مشكلة لأي قوات أجنبية لاسيما الاوروبية والأميركية إذا ما سارعت إلى الدخول في معركة مع القوات العراقية لصعوبة الظروف المناخية وهو ما قد يكون العراق قد راهن عليه ووضعه في حساباته كأحد العوامل التي تكفل نجاح الغزو، ومن ثم فقد كان توقيت معركة التحرير في بداية النصف الثاني من يناير ١٩٩١م. أيضا حتمية مناخية. تلائم قوات التحالف.

٥ـ الموارد الطبيعية:

تشكل الموارد الطبيعية بعدا هاما من ابعاد الجغرافيا الطبيعية ذات الأثر الدافع في غزو الكويت، ومن بين هذه الموارد جزيرتا وربة وبوبيان اللتان تحتلان موقعا استراتيجيا في شمال

غرب الخليج العربي مما أدخلها في بؤرة اهتمام العراق، وأطماعه التوسعية منذ الثلاثين من هذا القرن. وقد ألمحنا إلى ذلك عند دراستنا لأهمية موقع الكويت كأحد الأسباب المؤدية إلى المطامع العراقية فيها.

أما المورد الطبيعي الذي يمثل جزءا هاما من استراتيجية الغزو العراقي للأراضي الكويتية فهو الثروة النفطية. فمن المعروف أن اكتشاف النفط في الكويت قد أسال لعاب العراق في تلك الفترة خاصة عند الإعلان عن كشف حقل برقان كواحد من أكبر الحقول النفطية في العالم.

وتعد الكويت من دول العالم المهمة في إنتاج النفط وتصديره، ويمثل قطاع النفط والغاز الطبيعي فيها «أهم» ثرواتها الطبيعية والمصدر الأساسي لدخلها القومي، ومع بدء تصدير النفط بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد البلاد لعب فيها النفط دورا بارزا ومتزايد الأهمية في الاقتصاد الوطني. وقد مكن ذلك من بناء دولة الكويت الحديثة نتيجة تنمية قدراتها الإنتاجية وتنامي معدلات الدخل. وفيما يلي جدول يوضح إنتاج النفط والغاز الطبيعي وتصدير النفط الخام في الفترة بين ٧٧ ـ ١٩٨٦.

جدول رقم «٤»

يوضح إنتاج النفط والغاز الطبيعي، كما يوضح تصدير النفط الخام (٧٧ ـ ١٩٨٦)

السنة	إنتاج النفط الخام بآلاف البراميل	إنتاج الغاز الطبيعي مليون قدم مكعب	صادرات النفط الخام بآلاف البراميل
١٩٧٧	٧١٨,١٣٨	٣٦٢,٦٢٤	٥٨٨,٤٢٧
١٩٧٨	٧٧٧,٠٩٠	٣٩٢,٨٢٨	٦٤٢,٨٣٣
١٩٧٩	٩١١,٢٠٨	٤٦٠,٣٧٦	٧٦٠,٣١٥
١٩٨٠	٦٠٧,٢٦٨	٣١٠,٠٦٦	٤٦١,٤٦١
١٩٨١	٤١١,١٧٤	٢٢٣,٥٢٥	٢٩٧,٠٤٧
١٩٨٢	٣٠٠,٢٢١	١٦٢,٧٢٨	١٣٤,٦٠١
١٩٨٣	٣٨٤,١٠٧	١٩١,٨٧٠	١٩٨,٦٩٨
١٩٨٤	٤٢٤,٦١٧	٢٠٥,٤١٠	٢٤٢,٥٨٤
١٩٨٥	٣٨٧,٣٦٣	٢٠٥,٩٤١	١٧٣,٧٠٩
١٩٨٦	٢٦١,١٠٠	١٣٤,٧٠٠	١٤٦,٠٠٠

صدر الجدول: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٩٠/ ٩١ ص ١٥٦.

ويتضح من الجدول: أن هناك ظاهرة تذبذب في إنتاج النفط الكويتي ففي الوقت الذي كان الإنتاج فيه يتـزايد ببطء في الفترة بين ٧٧ و ١٩٧٩، نجده يهبـط في الفترة من ٨٠ إلى ١٩٨٢ ثم يبدأ في الصعود عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ثم يعود للهبوط عام ٨٥ و ١٩٨٦ ويترتب على ذلك ايضا تذبـذب معدلات التصـدير، ويمكـن أن تعزى هذه الظـاهرة إلى ظـروف سوق النفـط وتردي الأسعار وإلى قرارات منظمة الأوبيـك وتوزيع حصص الإنتاج وإلى سياسة الكـويت في ترشيد الاستهلاك. وتجدر الإشـارة إلى أن إنتاج الكويـت بعد تأهيل آبـار النفط قد بلـغ في عام ١٩٩٣ نحو مليـوني برميل يوميـا وفيما يلي جدول يبين مكانـة الكويت في الإنتـاج النفطي بالمقارنـة مع الدول العربية المنتجة في الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤م.

جدول رقم «٥»

إنتاج النفط الخام في بعض الدول العربية (بالمقارنة مع الكويت) للسنوات ٩٠، ٩١،٩٣، (بملايين الأطنان المترية) والإنتاج اليومي بآلاف البراميل لعام ١٩٩٤م.

ويتضح من الجدول أن الكويت تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج النفط في كل السنوات الموضحة

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣	عام ١٩٩٤ (بالألف برميل يوميا)
الجزائر	٣٧٠٢١	٣٧٦٩٨	٣٥٠٨٦	٧٨٩ر٩
مصر	٤٤٠٣٢	٤٥٥٨١	٤٦٢٦٦	٨٧٣ر٧
ليبيا	٦٧١٦٢	٧٢١٨٠	٦٥٤٧٨	١ر٣٩٧ر٠
تونس	٤٥٠٢	٥١٩٥	٤٦٥٠	٩٥ر١
البحرين	٢١٠١	٢١٣٣	٢٠٢٩	١٠٨ر٣
العراق	١٠٠٦٣٨	١٣٧٧٦	٣٢٢٩٨	٢ر١١٣ر٧
عمان	٣٤٠١٨	٣٥١٢٨	٣٨٥٧١	٦٨٥ر٣
قطر	١٩٠٦٢	١٨٨٣١	١٨٨٠٨	٤٠٥ر٦
السعودية	٣١٩٦٢٢	٤٠٤٦٢٠	٤٠١١٣٢	٦ر٤١٢ر٥
سوريا	٢٢٩٤١	٢٤٦٠	٢٦٧٦٧	٤٠٤ر٩
الامارات العربية المتحدة	١٠١٩٥٩	١٠٩٤٤٤	٩٩٠٥٨	٢ر٠٦٢ر٠
اليمن	--	٩٤٣١	١١٤٦٦	١٩١ر١
الكويت	٥٩٥٥٠	٥٣٦٥٨	٩٥١١٩	١ر١٧٢ر٢

المصدر: Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin, 1994, P.54.

-United Nations, 1993 Energy Statistics

-Year book, N.Y. 1995 PP. 169 - 179.

بالجدول بعد كل من السعودية والإمارات والعراق، علما بـأنها كانت تحتل المرتبة الثالثة بعد كل من السعودية والعراق في عام ١٩٧٥ وتراجعت للمرتبة الرابعة بداية من عام ١٩٨٧.

وليس إنتاج الكـويت من النفط وحـده هو الذي أسال لعـاب الحكومات العراقيـة المتعاقبة وإنما أيضا كمية الاحتيـاطي المخزون في الأراضي الكويتية. وكـانت الكويت تحتل المرتبـة الثانية بعد السعـودية بين الدول العـربية بالنسبة لـلاحتياطي النفطـي العربي "[٢٠]". بيد أنها تـراجعت للمرتبـة الرابعـة. وفيما يلي جدول يوضـح كمية احتيـاطي الكـويت مقارنـا باحتيـاطيات دول الأوبيك الرئيسية.

جدول رقم «٦»
احتياطي النفط في الكويت مقارنا باحتياطي النفط في الدول الرئيسية الأعضاء بمنظمة الأوبيك OPEC مقدرة بملايين البراميل للسنوات ١٩٨٨,٩٠,٩٢,١٩٩٤.

الدولة	١٩٨٨	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤
الكويت	٩٤,٥٢٥	٩٧,٠٢٥	٩٦,٥٨٥	٩٦,٥٠٠
العراق	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
إيران	٩٢,٨٦٠	٩٢,٨٥٠	٩٢,٨٦٠	٩٤,٣٠٠
السعودية	٢٥٤,٩٨٩	٢٦٠,٣٤٢	٢٦١,٢٠٣	٢٦١,٣٧٤
الإمارات	٩٨,١٠٥	٩٨,١٠٠	٩٨,١٠٠	٩٨,١٠٠
فنزويلا	٥٨,٥٠٥	٦٠,٠٥٤	٦٣,٣٣٠	٦٤,٨٧٧
ليبيا	٢٢,٨٠٠	٢٢,٩٣٥	٢٢,٨٠٠	٢٢,٨٠٠
إندونيسيا	٩,٠٠٠	١٠,٧٨٥	٥,٥٩٨	٥,١٢٩
قطر	٤,٥٠٠	٤,٣٥٢	٤,٠٥٦	٣,٧٧٦

المصدر: OPEC, Annual Statistical Bulletin 1994, P.10.

ويتضح من الجدول والشكل رقم (٨) أن الكويت تحتل المرتبة الرابعة في احتياطي النفط بين ول الأوبيك الرئيسية في كـل سنوات الجدول بعد كل من السعوديـة والعراق ودولة الإمارات لى الرغـم مـن صغر مساحتها إذا مـا قورنت بكل مـن السعودية وإيران وليبيـا والعراق وذلك د أن كانت تحتل المرتبة الثانية كما أسلفنا.

وتجدر الإشارة إلى أنه من خطط الغـزو توجه فرقة من القوات العراقية نـاحية مناطق النفط

الكويتيـة واحتلالها عند ساعـات الغزو الأولى. وألمحت العـراق إلى النيه باشعال آبـار النفط في الكويت عند التفكير في مهاجمة القوات العراقية من قبل قوات التحالف الدولي.

وقامت أيضا بسكب كميات ضخمة من النفط في مياه الخليج لإشعالها عند التفكير في تحرير الكويت عن طريق الخليج.

وبالفعل فقد قامت القوات العراقية عند اندحارها بإشعال أكثر من ٧٢٠ بئرا نفطية في أكبر جريمـة بيئية عرفها التـاريخ، وذلك انتقـاما من الهزيمـة وحقدا على الكويتيين ومحاولة لعـرقلة قوات التحـالف. وهكذا استخدمـت العراق ورقة النفط الكـويتي للردع وتكريـس الاحتلال، ولكنها كانـت ورقة خاسرة رغم أضرارهـا، فلم توقف عمليـة تحرير الكويت وفي الـوقت ذاته نجحت دولة الكـويت بالتعاون مـع المجتمع الدولي في سرعة إطفـاء هذه الحرائق في فترة زمنية قياسية أذهلت العالم.

ثانيا: الأبعاد الجغرافية البشرية:

مثلما أسهمـت الأبعـاد الجغرافيـة الطبيعيـة في الغـزو والاحتـلال والتحـرير، فـإن الأبعـاد الجغرافية البشريـة قد أسهمت هي الأخـرى في تسهيل مهمة الغزو كما أسهـم بعضها في تسهيل مهمـة التحريـر. وسنتطرق في هـذا السيـاق إلى إشكاليـة السكـان في الكويـت وشبكة الطـرق الكويتيـة وطبيعة العمـران وتركزه حـول الساحـل إضافـة لدور الجغرافيـا السياسيـة أو شكل الخريطة السياسية للوطن العربي قبل الغزو وخلاله.

١ ـ إشكالية السكان في الكويت:

الكويت دولة محدودة المساحة وقليلة السكـان، فعدد سكانها يبلغ عام ١٩٨٥م حوالي ١,٧ مليون نسمة كويتيون وغير كويتيين، وقد تجاوز هذا العدد المليونين بقليل عام ١٩٩٠ قبل الغزو مباشرة، وهذا ما يعكسه الجدول التالي.

جدول رقم «٧»
يوضح عدد سكان الكويت في السنوات بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (تقديرات منتصف العام) (انظر الشكل رقم ٩ و ١٠).

السنة	كويتيون	٪	غير كويتيين	٪	جملة السكان
١٩٨٥	٤٧٣,٩٧٨	٢٧,٦	١,٢٤٥,٦٥٩	٧٢,٤	١,٧١٩,٦٣٧
١٩٨٦	٤٩١,٥٦٨	٢٧,٣	١,٣٠٦,١٤٤	٧٢,٧	١,٧٩٧,٧١٢
١٩٨٧	٥٠٩,٣٩١	٢٧,١	١,٣٦٧,٩٠٠	٧٢,٩	١,٨٧٧,٢٩١
١٩٨٨	٥٢٧,٤٤٨	٢٦,٩	١,٤٣٠,٩٢٦	٧٣,١	١,٩٥٨,٣٧٤
١٩٨٩	٥٤٥,٧٣٨	٢٦,٧	١,٤٩٥,٢٢٣	٧٣,٣	٢,٠٤٠,٩٦١
١٩٩٠ قبل الغزو	٥٦٤,٢٦٢	٢٦,٥	١,٥٦٠,٧٩١	٧٣,٥	٢,١٢٥,٠٥٣

المصدر: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ١٣ العدد ٦، يونيو ١٩٩٢م ص ١.

ومما يزيد الأمر تعقيدا هو تدني عدد ونسبة الكويتيين مقارنة بغير الكويتيين خاصة في الأعوام الأخيرة الموضحة بالجدول. ويعزي ذلك إلى الهجرة الوافدة من عرب وأجانب، ويكفي القول إن نسبة عدد الكويتيين في أول تعداد رسمي عام ١٩٥٧ كانت ٥٥٪ أخذت في التدني والهبوط في التعدادات اللاحقة، حيث وصلت إلى ٤٧,١٪ عام ١٩٦٥ و ٤٧,٥٪ عام ١٩٧٥ ثم ٤٠,١٪ عام ١٩٨٥، لتصل إلى نسبة غير مقبولة عام ١٩٨٩ وهي ٢٧,٣٪ بيد أن الباحث قد وجد أن هذه النسبة متدنية أكثر من ذلك في الإحصاءات التقديرية لعام ١٩٨٩ والأعوام التي سبقته وعام ١٩٩٠ اللاحق له، وذلك اعتمادا على البيانات التقديرية الموضحة في الجدول السابق فقد وصلت إلى ٢٦,٩٪ عام ١٩٨٨ و ٢٦,٥٪ عام ١٩٩٠.

وقد يهمنا في دراسة إشكالية السكان في الكويت مسألة التركيب العمري لسكان الكويت تحديدا للسكان الكويتيين، ويعكس الجدول التالي التوزيع النسبي لفئات السن الرئيسية كويتيين للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٥ "٢١".

جدول رقم «٨»
يوضح التوزيع النسبي لفئات السن الرئيسية للكويتيين للسنوات ١٩٧٠، ١٩٧٥، ١٩٨٠، ١٩٨٥.

السنة	صفر ـ ١٤ سنة	١٥ ـ ٥٩ سنة	٦٠ سنة فأكثر
١٩٧٠	٪٥٠,١	٪٤٥,٥	٪٤,٤
١٩٧٥	٪٤٩,٤	٪٤٦,٨	٪٣,٨
١٩٨٠	٪٤٩,٢	٪٤٧,١	٪٣,٧
١٩٨٥	٪٤٨,٦	٪٤٨	٪٣,٤

المصدر: وزارة التخطيط الإدارة المركزية للاحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٣م عن الجدول رقم «١٢» والجدول رقم «١٣» ص ٢٧, ٢٨.

ويتضح من الجدول أن الفئات الغالبة في المجتمع الكويتي في جميع السنوات هما الفئتان من صفر -١٤ سنة و ١٥ ـ ٥٩ سنة، بمعنى أنه مجتمع شاب إلى حد كبير.

بيد أن الفئة القادرة على الدفاع عن الوطن والتي من الممكن قيامها بأعمال عسكرية تدخل في نطاق الفئة العمرية ١٥ ـ ٥٩ سنة. وهذه الفئة بالطبع تشمل الآتي:

١ ـ تلاميذ المدارس والجامعات.

٢ ـ الفتيات والنساء

٣ ـ غير القادرين على حمل السلاح لمرض أو لغيره.

٤ ـ الموظفون.. إلخ.

(انظر الشكل رقم «١١»).

وبعد العرض السابق يمكننا أن نخرج بالحقائق التالية:

١ ـ إن عدد سكان الكويت إبان الغزو العراقي كان في حدود مليوني نسمة على وجه التقريب. وإن نسبة الكويتيين من هذا العدد لم تكن تتجاوز ٣, ٢٧٪ (أي حوالي الربع بحب تعداد عام ١٩٨٥).

٢ ـ هذه النسبة (التي تمثل الكويتيين) تشمل فئة صغار السن (صفر ـ ١٤ سنة) وفئة كبار السن (أكثر من ٦٠ سنة) وهما الفئتان اللتان يمكن اعتبارهما خارج القادرين على حمل السلاح. يتبقى لدينا بعد ذلك (من نسبة ٣, ٢٧٪) فئة الشباب والرجولة (١٥ ـ ٥٩ سنة). وهي تشكل تقريبا أقل من نصف الكويتيين (راجع جدول رقم «١٢»). ويعني ذلك أيضا أن نسبة هؤلاء في المجتمع الكويتي ككل لا تزيد عن ٦, ١٣٪.

٣ ـ هذه الفئة الشابة التي تشكل ٦ , ١٣٪ من جملة السكان تشمل بالطبع طلاب المدارس والجامعة والمعاهد العليا وتشمل أيضا الفتيات والنساء وتشمل كذلك المرضى وغير القادرين على حمل السلاح.

ولنفترض أننا استفدنا من هذه المجموعة بنسبة تعادل ٨٪ فقط من جملة سكان الكويت يبلغ عددها ٠٠٠ , ١٦٠ من القادرين على حمل السلاح. وقارنا هذا العدد بالجيش العراقي ماذا ستكون النتيجة؟ من المعروف أن وعاء التعبئة العسكرية في العراق يكاد يفوق "٢٢" ٧ , ١ مليون جندي، أي أن هناك ٦ , ١٠ جندي عراقي لكل رجل كويتي قادر على حمل السلاح.

(١٧٠٠٠٠٠ / ١٦٠٠٠٠ =٦ , ١٠) وستكون الصورة مفزعة أكثر إذا ما علمنا أن وعاء التعبئة العسكرية في الكويت لا يتعدى ٠٠٠ , ٧٥ جندي (بالطبع لم يكونوا كلهم موجودين صبيحة يوم الغزو إضافة إلى أن هناك أعدادا منهم من فئة «البدون»).

وتكون النتيجة في هذه الحالة أن كل عسكري كويتي يقابله ٧ , ٢٢ من الجنود العراقيين، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن عدد الجيش العراقي ربما يفوق عدد سكان الكويت بحسب أحصاء عام ١٩٨٥.

٤ ـ لاحظنا أيضا أن نسبة غير الكويتيين حوالي ٥ , ٧٣٪ أي أنها تشكل تقريبا ثلاثة أرباع سكان الكويت في الفترة ١٨٩٥ ـ ١٩٩٠ (الجدول ٨) وهم من جنسيات مختلفة عربية وآسيوية وجاليات أخرى، ومن بين تلك الجنسيات الفئات التي تعاطفت أنظمة دولها مع العراق وهي جاليات كبيرة وقد أدى ذلك إلى:

أ ـ قيام عدد ليس بقليل من أفراد هذه الجنسيات بمساعدة قوات الاحتلال وتسهيل مهمتهم في مطاردة عناصر المقاومة الكويتية والإرشاد عن محل إقامة ضباط الجيش والشرطة وكبار المسئولين مما كان له أثر في تكريس الاحتلال.

ب ـ قام البعض منهم بالعمل على تحطيم الحالة النفسية للكويتيين الصامدين في الداخل إما بالتهكم أو بإشاعة أن الكويت لن تعود ثانية.

جـ ـ شاركت أعداد كبيرة منهم في السرقات والإتلاف والتعديات على المال العام والخاص.

د ـ في أحسن الظروف قام بعضهم بالوقوف موقف المتفرج.

كذلك قام بعضهم (القليل) من المحسوبين على المجتمع الكويتي (من فئة البدون) بالتنكر لهذا المجتمع فانغمسوا في تحقيق مصالح شخصية عن طريق مهادنة العراقيين.

ومن هنا كان لابد من استثمار حادثة الغزو في إعادة النظر في هيكل التركيبة السكانية في الكويت من جديد.

وفي مجال خلل التركيبة السكانية يمكن أن نضيف أنه كان للعراق عناصر داخل دولة الكويت تمثل الطابور الخامس استعان بهم في رصد الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية وكذلك الحصول على خرائط للمواقع الهامة والحساسة مثل المواقع العسكرية ومواقع النفط والمنشآت الاقتصادية، والموانى وخرائط شبكات النقل وخرائط شبكات النقل وخرائط العمران. ومن خلال التعامل مع هذه العناصر تم التخطيط للغزو ومنذ زمن بعيد، ولهذا فإن الباحث لا يعتقد أن هذا الغزو قد جاء وليد اللحظة وفي أثر خلاف في وجهات النظر بين الوفدين العراقي والكويتي أدى إلى فشل المباحثات وعودة الوفدين إلى بلديهما من لقاء جدة حيث تم الغزو الغادر عقب عودة كل وفد لدولته مباشرة. وإلا بماذا يفسر نجاح الغزو بهذه السرعة وبهذا التخطيط المحكم؟

٢ـ شبكة الطرق الكويتية

تعتبر شبكة الطرق الكويتية واحدة من أحدث شبكات الطرق في الوطن العربي، وهي تشغل أكبر مساحة عمرانية في البيئة الحضرية للكويت فقد كانت تشكل في بادية الثمانينيات حوالي ٢٣٪ من المساحة المتروبوليتانية "٢٣". ونعتقد أن هذه النسبة لا تقل حاليا عن ٣٠ـ ٣٥٪ من هذه المساحة خاصة بعد التوسع العمراني الذي شهدته الكويت مؤخرا بظهور مناطق عمرانية جديدة في الفترة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠م.

وقد تطورت أطوال الطرق الكويتية المرصوفة في الفترة بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٨٥ بشكل ملحوظ فبعدما كانت هذه الأطوال لا تزيد عن ٢٧٣ كم في عام ١٩٥٥، تضاعفت إلى ١١٠٠ كم عام ١٩٦٥ ثم إلى ٢٢١٠ عام ١٩٧٥ ثم إلى أكثر من ٣١٧٨ كم "٢٤". وفي عام ١٩٥٣ كان نصيب الكيلومتر المربع من العمران في الكويت ٣,٦٤ كم. انخفض إلى ٩,٤٠ كم عام ١٩٦٣ ثم إلى ٢,٣٣ كم عام ١٩٧٣ ثم ٩,٣٨ كم عام ١٩٨٣ "٢٥".

ويتضح اهتمام الدولة بشبكة الطرق الرئيسية والفرعية في الكويت من دراسة الخطط الحضرية في مجال العمران. ومن مقارنة كثافة الطرق في الكويت بالدول المجاورة كما يوضح ذلك الجدول رقم «١٣» الذي يوضح أن الكويت تتمتع بكثافة طرق تحقق لها الارتباط وسهولة الاتصال بين مختلف مناطقها إذا ما قورنت شبكتها بالسعودية والعراق على سبيل المثال.

جدول رقم «٩»

يوضح جدول رقم «٩» أطوال الطرق وكثافتها في كل من السعودية والعراق والكويت في عام ١٩٨٠ حيث لم يستطع الباحث الحصول على بيانات أحدث تخص السعودية والعراق[٢٦]:

الدولة	المساحة كم ٢	أطوال الطرق المرصوفة (كم)	كثافة الطرق بالنسبة للمساحة (نصيب كل ١٠٠٠كم٢ من الطرق/ كم)
السعودية	٢ر٢٥٠ر٠٠٠	١١٦٥٩	٥
العراق	٤٣٤ر٠٠٠	٦١٦٨	١٤
الكويت	١٧٨١٨	٢١١٠	١١٧

وتشتمل شبكة الطرق الكويتية على مجموعة من الطرق الرئيسية والفرعية أهمها الطرق الدائرية والطرق الإشعاعية المتعامدة عليها والطرق السريعة والطرق الدولية، أما الطرق الدائرية فهي سبعة طرق تلتف حول كتلة العمران من موقع سور مدينة الكويت القديم حتى جنوب مطار الكويت أما الطريق الدائري السابع (أو ما كان يطلق عليه بالطريق الخارجي سابقا) فهو يربط منطقة الجهراء بميناء الشعيبة وجميعها طرق رئيسية حضرية ترتبط بها بعض الطرق الفرعية أو الثانوية وتتراوح أطوالها بين ٦,٦ كم ــ أكثر من ٥٠ كم وهي جميعها ذات اتجاهين وبعرض عشرة إلى أثنى عشر مترا لنهر الطريق في الاتجاه الواحد وبمعدل يتراوح بين ٣ ـ ٤ حارات لكل اتجاه.

وهناك الطرق الإشعاعية المتعامدة على الطرق الدائرية سابقة الذكر وهي بنفس مواصفاتها تقريبا. (انظر الخريطة شكل ١٢) وهناك أيضا الطرق السريعة التي تشكل أهم مميزات شبكة الطرق الكويتية ومنها طريق الفحيحيل السريع وطريق السفر السريع وطريق الرياض والطريق الدائري الخامس. ومن أهم ملامحها الرئيسية أن حارات المرور فيها يزيد عرضها عن حارات الطرق الرئيسية الأخرى إذ تبلغ نحو ٣,٧٠ مترا، وتتميز بوجود الجسور والطرق العلوية التي لا تؤثر على حركة المرور في الطرق السريعة عند التقاطعات.

وإلى جانب ذلك تتميز شبكة الطرق الكويتية بوجود الطرق الدولية التي تخدم حركة النقل الخارجي بين الكويت والدول المجاورة وهي طرق النويصيب ويبلغ طوله داخل الكويت ١٠٠ كم وطريق العبدلي ـ البصرة وطريق السالمي. وتتمتع هذه الطرق الدولية بمرافق الخدمات التي

تسهل حركة النقل الخارجي (محطات وقود واستراحات وخدمات).

وتجدر الإشارة إلى أن الطرق الدائرية والإشعاعية والسريعة في الكويت عملت على اختصار المسافات بين المحلات العمرانية في سائر أنحاء الدولة وأصبح بوسع مستخدمي الطرق اختيار أقصر الطرق التي تربط بين نقطتي البداية والنهاية.

ويمكن القول نتيجة لإنشاء الطرق الحديثة في الكويت إنه أمكن اختصار المسافات على بعض الطرق الرئيسة إلى نسبة تصل إلى ٣٣٪ من المسافات الأصلية قبل إنشاء الشبكة. إضافة إلى اختصار الوقت نتيجة لارتفاع معدلات السرعة التي تسمح بها خصائص هذه الطرق «٢٧».

ومن خصائص الطرق في الكويت أنها قليلة التعاريج قليلة التموج (راجع موضوع التضاريس في الكويت وأثره على ذلك). كما أن الطرق السهلية تمثل ٩٠٪ من جملة أطوال الطرق فيها. وتعتبر دولة الكويت أوفر حظا منجيرانها من حيث أطوال الطرق فيها حيث يخص كل ١٠٠٠كم٢ من مساحتها ١١٧ كم من الطرق المرصوفة (راجع الجدول رقم «٩»).

والآن ما علاقة شبكة الطرق الحديثة المتطورة بحادثة الغزو؟ للإجابة عن هذا السؤال نطرح النقاط التالية:

١ ـ عملت الطرق الدولية على تسهيل حركة النقل للآليات العسكرية وحاملات الجنود وكذلك الدبابات والمجنزرات، للتقدم من الشمال والغرب طريقي العبدلي والسالمي) ناحية العاصمة الكويتية وجنوبها. ثم التقدم إلى الجنوب باستخدام طريق النويصيب الدولي باتجاه الحدود الكويتية السعودية.

٢ ـ أتاحت الطرق الدائرية الفرصة للقوات الغازية إحكام السيطرة على مدينة الكويت وضواحيها في المحافظات الثلاث (العاصمة، حوليّ، الفروانية).

٣ ـ أتاحت الطرق الإشعاعية الفرصة لوصول القوات المعتدية من شمال مدينة الكويت الكبرى حتى جنوب منطقة المطار.

٤ ـ أتاحت الطرق السريعة لاسيما طريق السفر السريع وطريق الفحيحيل السريع الفرصة لوصول القوات العراقية إلى أقصى جنوب البلاد للسيطرة على منطقة الحدود مع السعودية.

٥ ـ أتاحت الطرق الوسطى (كطريق الرياض والطريق الدائري السابع الذي يلتف حول كتلة المعمور الكويتي ويربط طريق الجهراء بالشعيبة) الفرصة للوصول إلى مناطق النفط الكويتي. وذلك عبر شبكة طرق النفط وهي عبارة عن شبكة طرق تصل بين مراكز إنتاج

وتجميع النفط وبين مناطق التكرير وموانى التصدير فتربط بين الأحمدي والبرقان والوفرة ووارة والصبيحية والمناقيش وأم قدير. كما تربط بين الأحمدي كمقر إدارة لأعمال شركات النفط وبين مينائي الأحمدي والشعيبة إلى الشرق منها.

وهكذا كان لشبكة الطرق الكويتية دور فاعل في تسهيل عملية الغزو وفرض السيطرة، وكان لها بالمقابل دور مماثل في عملية اقتحام دولة الكويت بواسطة قوات التحالف الدولي وصولا إلى عاصمة الدولة وتحريرها، وكان ذلك من ناحية الجنوب والغرب والشمال.

٣ـ طبيعة كتلة المعمور الكويتي وتركزها حول الساحل

على الرغم من صغر مساحة الكويت (١٧٨١٨ كم٢) ومحدوديتها بالنسبة لدول الجوار (٨٢٪ من مساحة السعودية و ٤٪ من مساحة العراق) فإن رقعتها المساحية ليست مستغلة بالشكل الذي قد يتراءى للبعض، وهناك حقيقتان يستطيع دارس الجغرافيا أن يتبيّنها بسهولة عند النظر إلى الخريطة العمرانية للكويت هما:

١ ـ ضآلة مساحة الجزء المعمور من الدولة بالنسبة لكامل المساحة، فهي لا تشكل سوى ٢ر٥٪ "٢٨" فقط من جملة المساحة الكلية. بمعنى أن ٨ر٩٤٪ غير معمور.

٢ ـ تركز كتلة المعمور الكويتي حول مجالات الأنشطة الاقتصادية المختلفة في البلاد بمحاذاه الشريط الساحلي، سواء كان ذلك في الجزء الشمالي أو الجنوبي منها.

ولو نظرنا إلى واقع التطور العمراني في الكويت من عام ١٩٥٢ حتى الثمانينيات لوجدنا أن العمران يزحف باتجاه الجنوب والغرب حول مدينة الكويت محاذيا للشريط الساحلي. ففي الفترة ٥٢ ـ ١٩٦٢ لا يظهر سوى مدينة الكويت التي تخطت سورها القديم ناحية الجنوب حتى الطريق الدائري الرابع إضافة إلى المحلات العمرانية القريبة منها كالسالمية وحولي والمحلات العمرانية البعيدة عنها كما في الساحل الجنوبي (الفحيحيل والشعيبة والفنطاس) والجهراء في الغرب.

وفي الفترة ٦٢ ـ ١٩٧٢ يتوسع العمران ناحية الجنوب والغرب ملتزما إلى حد كبير بخط الساحل. أما في الفترة بين ٧٢ ـ ١٩٨٢ فيكاد العمران يلتصق ببعضه البعض من مدينة الكويت شمالا وحتى الدائري السادس ومنطقة المطار الدولي. ثم يكمل النمو العمراني بين عامي ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠ ليشكل كتلة عمرانية مثلثة الشكل ضلعها الشرقي يمتد بين نقطة مدينة الكويت حتى منطقة الشعيبة وضلعها الشمالي يمتد من نقطة مدينة الكويت حتى مدينة الجهراء. بينما يمتد

الضلع الجنوبي من نقطة مدينة الجهراء إلى مدينة الأحمدي حتى منطقة الشعيبة. ويمكن القول إن كتلة المعمور الكويتي في الشمال ترتبط ارتباطا وثيقا عبر مدينة الكويت لتشكل معها مركزا متروبولتيانيا metropolitan بينما يمتد العمران الشريطي الساحلي في الجنوب ناحية الغرب ليملأ فراغ المثلث العمراني السابق الإشارة إليه لتظهر في النهاية منطقة حضرية يمكن أن يطلق عليها الكويت الكبرى أو ميجا بوليس الكويت Kuwait Megapolis.

والمعروف أن تركز النمو في مركز متروبولتياني واحد، كما هو الحال في مدينة الكويت وضواحيها. يؤدي إلى مزيد من المشكلات الإقليمية. فمثل هذا المركز الحضري ينمو ويستفيد على حساب المناطق الأخرى في البلاد، وبهذا تتسع الفجوات الجغرافية والإقليمية والاقتصادية بين الأجزاء المختلفة وتقود هذه الوضعية إلى حالة التخلخل الإقليمي غير المرغوب فيها خاصة من الناحية الإقليمية. لذلك فقد أوصى العديد من الدراسات العمرانية بأهمية بنّي أساليب جديدة في النمو العمراني المخطط لتحقيق التوازن الإقليمي لاسيما في مجال بناء مدن جديدة تحل إشكالية حالة التخلخل على الأقل من المنظور الأمني. وحتى لا يؤدي النمو الحضري في مساحة محدودة إلى بروز ظاهرة النمو الاستقطابي الذي يدعم سيادة المركز المتروبوليتاني ويحرم المناطق الأخرى من التطور.

ولعل من أهم ما جاء في هذه الدراسات الأفكار التي وردت في الخطة الهيكلية المقدمة من كولن بوكانن C.Buchanan وشركاه (١٩٧١) وغيرها من الدراسات خاصة خطة شاكلاند كوكس Cox (١٩٧٧). وتقضي هذه الخطط بمعالجة الفجوة العمرانية أو التخلخل الحضري ببناء مدن جديدة في غرب الجهراء على بعد حوالي ثلاثة كيلو مترات، وفي منطقة الشقايا غرب الكويت ومنطقة العبدلي في أقصى الشمال وفي الوفرة أقصى الجنوب ثم عند منطقة الخيران عند الساحل الجنوبي «٢٩» ومنطقة الصبية عند الساحل الشمالي (كمركز بين ساحليين). بما يخلق ثقلا سكانيا في هذه المناطق الحدودية لتدعيم الوظيفة الأمنية لهذه الحدود من منطلق أنها تمثل خطوط دفاع أمامية تؤمن قلب الدولة ومركزها.

ومما سبق اتضح محدودية مساحة المعمور الكويتي من ناحية، وتركزه في جزء بسيط من المساحة الكلية للبلاد من جهة أخرى. وكان لهذا أثره في تسهيل مهمة الغزو على النحو التالي:

١ ـ عدم وجود مدن أو مراكز عمرانية منتشرة على طول الحدود الكويتية الشمالية والغربية مع العراق حتى نقطة لا تبعد عن مدينة الكويت سوى ٣٠ كيلومتر (الجهراء) مما سهل عملية الاقتحام العسكري. فمن المعروف عسكريا أن اقتحام المدن والمناطق الآهلة بالسكان يتسم

بالصعوبة وكثيرا ما يعرقل النشاط العسكري المعادي أو يعطله على الأقل، مما يعطي الفرصة لتجهيز خطة الهجوم المضاد.

٢ ـ وجود المساحات الصحراوية الواسعة غير المستغلة حضريا سهل من عملية تمركز وحدات الجيش العراقي حول كتلة المعمور الكويتي خاصة إبان فترة الاحتلال وتحسبا لحرب انتقامية تشنها قوات التحالف لتحرير الكويت. واستطاعت فرق الجيش العراقي بناء الخنادق لأليتها في مساحات واسعة من الصحراء الكويتية.

٣ ـ محدودية كتلة العمران على النحو الذي تمت الإشارة إليه عزز من سيطرة العراقيين على زمام الأمور حول هذه الكتلة وبين أرجائها المختلفة في زمن قصير، كما لم تتح هذه الكتلة العمرانية المحدودة قياسا بمساحة الكويت لأفراد المقاومة الكويتية الفرصة لوجود جيوب بعيدة يمكن الاحتماء بها وتنظيم الصفوف.

٤ ـ تلك الكتلة العمرانية ذات الشكل المثلث المحاذية لشريط الساحل والبعيدة نوعا ما عن الأراضي الصحراوية أتاحت الفرصة لقوات التحالف في سرعة السيطرة على القوات العراقية خارج منطقة المعمور، والالتفاف حولها من الجنوب والغرب والشمال، وقطعت عنها الإمدادات والاتصالات بينها وبين قيادتها في العراق، مما نتج عنه سرعة استسلامها واندحارها ناحية الشمال دون اللجوء إلى حرب شوارع أو حرب مدن ويترتب عليها خسائر في الأرواح أو الممتلكات.

٥ ـ لما كانت القوات العراقية تعسكر خارج نطاق المعمور الكويتي فلقد منيت بخسائر جسيمة نتيجة تعرضها للقصف المباشر من الجو والبر والبحر بعيدا عن مواقع المدنيين.

٤ ـ البعد السياسي (الخريطة السياسية للوطن العربي):

يمكن أن نضيف في هذا السياق بعد من أبعاد الجغرافيا السياسية الذي يتمثل في خريطة العلاقات السياسية بين دول الوطن العربي وبينها وبين دول الجوار الجغرافي.

إن ملخص هذه الحالة هو فشل النظام العربي في حماية الأمن القومي العربي نتيجة للوضع المتردي في العلاقات، مما أثار الصراعات وأوجد بؤرا من التوتر على كامل الخريطة السياسية للوطن العربي. وقد ترتب على ذلك استفادة النظام العراقي من هذا الوضع المتمثل في عدم توحد كلمة العرب إزاء أية قضية عربية. وسنقسم هذا البعد السياسي إلى قسمين: **الأول**: هو حالة الوضع السياسي العربي قبل الغزو العراقي. **والثاني**: حالته إبان الغزو.

حالة الوضع السياسي العربي قبل الغزو العراقي.

يمكن أن نبين صورة الوضع السياسي العربي في عام ١٩٩٠ قبل الغزو العراقي على النحو التالي:

١ ـ تميزت هذه الفترة بوجود ثلاثة تجمعات عربية إقليمية هي مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أنشىء في عام ١٩٨١، وهو المجلس الذي سبب عقدة سياسية للعراق من خلال استبعاده منه على أساس أنها دولة خليجية ـ كما يزعم من خلال إطلالته الجغرافية الضيقة على الخليج (مع أن أساس قيام المجلس في اتفاقية إنشائه تعتمد على التماثل الجغرافي والاقتصادي والسياسي) وهناك مجلس التعاون العربي الذي كان يضم العراق والأردن ومصر واليمن، وكان العراق وهو صاحب الفكرة لإنشاء هذا المجلس يرمي أن يكون هذا المجلس بمثابة رد على مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وربما كان في نيته تشكيل هذا المجلس ليتواطأ أعضاؤه مع العراق عند غزوه للكويت وربما كان ظنّه أن مصر ستقف إلى جانبه كأكبر دولة ذات فاعلية في النظام العربي. وإلى جانب هذين التجمعين كان هناك اتحاد المغرب العربي.

٢ ـ في مقابل ذلك كان النظام العربي الممثل في الجامعة العربية كيانا ضعيف البنية، لم يكن له أي دور فاعل في الأزمات العربية إبان فترة الثمانينيات ويشهد على ذلك غياب دوره في المسألة اللبنانية وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي.

وربما جاءت التجمعات العربية سابقة الذكر لتحلّ محل النظام العربي الشامل. وقد تخوف بعض العرب خارج نطاق هذه التجمعات من هذا الوضع لظهور الطابع التنافسي بين هذه التجمعات بدلا من الطابع التكاملي في غياب التنسيق العربي الشامل. وقد كانت التجمعات الإقليمية الثلاثة تضم ١٥ قطرا عربيا يعيش فيها أكثر من ثلثي سكان الوطن العربي، وتضم نحو ٩٠٪ من موارد الطاقة التقليدية و ٧٥٪ من الموارد الزراعية والمائية فضلا عن قدر كبير من الموارد المعدنية وتركت هذه التجمعات خارجها سبعة أقطار عربية هي: سوريا ولبنان وفلسطين والسودان واليمن الجنوبي والصومال وجيبوتي.

٣ ـ على الرغم من وجود الجامعة العربية التي تمثل النظام العربي الأشمل والتجمعات الأقليمية الثلاثة كظاهرة سياسية جديدة كانت الخريطة السياسية العربية تعج بالصراعات التي تفتت كيان التضامن العربي، ولا تترك مجالا لمجرد التفكير في المصلحة العربية العليا مما جعل النظام العربي نظاما ضعيفا متهالكا، وباستعراض الخريطة السياسية العربية في فترة ما قبل الغزو

العراقي يمكن ان تبين مايلي "٣٠":

أ ـ عودة النزاع الجزائري المغربي إلى الظهور في أوائل عام ١٩٨٩، على الرغم من أن البلدين عضوان في الاتحاد المغاربي، وكذلك ظهور رواسب الخلافات الليبية السابقة مع أعضاء اتحاد المغرب. وكذلك تأثر الاتحاد بنتائج النزاع الموريتاني السنغالي.

ب ـ تجحيم الدور المصري فترة من الزمن في الساحة السياسية العربية بعد ان تزعمت العراق مقاطعة مصر سياسيا طوال عقد الثمانينيات (بعد توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل) والذي ترتب عليه وجود فراغ قوة في المحيط العربي. وقد استغل العراق ذلك ليظهر محاولا ملء هذا الفراغ المصري ومحاولة جمع الدول العربية حوله في نزاعه مع إيران حيث تسبب في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وإيهام الإعلام العربي بأن العراق هو حامي حمى العرب وحارس البوابة الشرقية للوطن العربي. وتحققت بالتالي أحلام صدام في ظهور بطل قومي للعرب لاستعادة صورة عبدالناصر من جديد.

ج ـ في أقصى جنوب غرب شبه جزيرة العرب كان هناك اشتباك حدودي محدود بين السعودية واليمن الجنوبي في سبتمبر عام ١٩٨٨ تم تطويقه. ويلاحظ تغلغل النفوذ العراقي بعد ذلك في اليمن الجنوبي نظرا لتشابه الفكر الإيديولوجي والنهج البعثي في البلدين، وربما كان للعراق قبل ذلك دور في الخلاف الحدودي بين جنوب اليمن والسعودية.

د ـ توحّد اليمنين في دولة واحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٩ بعد خلاف طويل، ومن الغريب في الأمر أن رئيس شطري اليمن بعث برسالة إلى القمة العاشرة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت في مسقط بعد قيام وحدة اليمن تضمنت تطمينا لدول الخليج بأن الوحدة ستسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة وليس العكس.

ويعتقد الباحث أن وحدة اليمن كانت في صالح الجانب العراقي لوجود وحدة الفكر بين الجانبين اليمني والعراقي. وهذا ما يفسر إسهام العراق بالحفاظ على الوحدة عن طريق مساعدة شمال اليمن في الحرب. ويمكن أن يضاف إلى ذلك استمرار الخلاف السوري العراقي الذي ميز خريطة العلاقات السياسية العربية فترة طويلة إلى حد كبير.

هـ ـ استمرار الحرب الأهلية اللبنانية والصعوبات التي وقفت في طريق إنهائها حتى لوصول إلى اتفاقية الطائف التي حظيت بتأييد لبناني وعربي ودولي. وتقوم هذه الصيغة على لتأكيد على هوية لبنان العربية وعلاقاته المميزة مع سوريا، وإلغاء الطائفية الإدارية مع تثبيت طائفية السياسية لفترة انتقالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الخلاف السوري العراقي حول لبنان حال دائما دون توافر إجماع عربي شامل على صيغة الطائف، مما أدى إلى قطيعة وفتح معركة جديدة على النفوذ داخل معسكر المارونية السياسية، بينما عجز أنصار اتفاق الطائف عن الدفاع عنه.

و ـ وهناك الخلاف السوري الفلسطيني الذي ظل دون حل، وهو المتعلق باختلاف وجهتي النظر حول الصراع العربي الإسرائيلي، وظل يتأرجح بين اقتراب الانفراج وتوسيع هوة الخلاف. ومازال الخلاف قائما خاصة بعد توقيع اتفاق غزة ـ أريحا.

ز ـ مشكلة الخلاف حول مسألة الصحراء المغربية. والتي انعكست سلبا على العلاقات الجزائرية المغربية الموريتانية، وتأزم العلاقات المغربية الموريتانية على وجه الخصوص بسبب شكوك المغرب في انطلاق الهجمات لجبهة البوليساريو من الأراضي الموريتانية.

وإذا انتقلنا إلى العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي نجد أن الصراع العربي الإسرائيلي يأتي في المقدمة بالإضافة إلى التوتر في العلاقات بين السودان وأثيوبيا وبين أثيوبيا ودول عربية أخرى، إما بسبب مشكلة أرتيريا أو بسبب مياه نهر النيل. وهناك التوتر في العلاقات بين العراق وإيران على الرغم من انتهاء الحرب بينهما وتأرجح العلاقة الإيرانية الخليجية والسعودية خاصة بين مد وجزر كذلك هناك الوجود الإيراني في لبنان (توحد الرؤية السياسية بين الحرس الثوري الإيراني وحزب الله). ويمكن أن نضيف إلى ذلك توتر العلاقات العراقية التركية من جهة أو السورية التركية من جهة أخرى، إما بسبب مشكلات الأكراد أو بسبب مياه الأنهار العربية التي تنبع من الأراضي التركية.

ومحصلة هذا العرض تؤدي بنا إلى القناعة بأن صورة الخريطة السياسية للوطن العربي قبل الغزو العراقي يغلب عليها الصراع والانقسام والتدهور وعدم الاتفاق مما يلقي بآثارة السلبية وظلاله القائمة على التضامن العربي بشكل عام.

وقد راهن صدام من خلال هذه الصورة الممزقة للوضع العربي على عدم توافر أية فاعلية في النظام العربي تستطيع الوقوف في وجه طموحاته عند احتلال الكويت والتقدم نحو دول خليجية أخرى.

بل إن احتمالات الموقف في هذه الحالة ستكون انقسام المعسكر العربي وعدم فاعليته في اتخاذ خطوة جريئة ضد العراق وبشكل موحد مما جعل الغرب (خاصة الولايات المتحدة الأميركية) يخطو خطوة فعالة إزاء التطلعات التوسعية لنظام بغداد.

حالة الوضع العربي إبان الغزو العراقي

لقد أحدث الغزو العراقي للكويت شرخا عميقا في جدار التضامن العربي والوفاق العربي، لن تقتصر تداعياته على المدى المنظور، بل ستحدد آثاره المدمرة على المدى البعيد، لأنه أعاد أجواء عدم الثقة بين أقطار النظام العربي. كما أنه خلق سابقة خطيرة في إدارة العلاقات العربية ـ العربية، وهي استخدام الأداة العسكرية في إدارة هذه العلاقات على نحو يمكن أن يشكل إرهاصات لحروب عربية ـ عربية قادمة. ولعل بدايتها ظهرت في حرب شمال اليمن وجنوبه لقد شهدت الجامعة العربية باعتبارها الملاذ الأخير للشعوب العربية أزمة بنيوية عميقة عكسها بعض القرارات منذ اللحظة الأولى للغزو. وتجلت في بعض المواقف منها: تحفظ بعض الدول العربية على قرارات الجامعة، وامتناع بعض الدول الأخرى عن التصويت، ومقاطعة دول أخرى لجلسات الجامعة وغياب دول عن الجلسات. وأدى ذلك كله إلى استقالة الأمين العام. للجامعة ويرى الدكتور الهواري "٣١": أن صدور قرار جماعي من الجامعة العربية بإدانة الغزو العراقي للكويت منذ اللحظة الأولى كان يستطيع أن يقلب الموازين والترتيبات التي حدثت بعد ذلك. بل إن الغزو ما كان له أن يستمر لو أن قرارا مثل ذلك قد صدر وبشكل جماعي. فلقد سبق للجامعة العربية أن تدخلت في بداية الستينيات للحفاظ على استقلال الكويت وضمان وحدتها على أرضها، حيث شكلت لهذا الغرض قوات عربية أدت مهمتها على الوجه الأكمل، وانتهى الأمر باعتراف العراق بسيادة الكويت واستقلالها.

ويمكن أن نقول في نهاية هذا العرض إن صورة النظام العربي بشكلها الذي سبقت الإشارة إليه قد أسهم بشكل فاعل في ترتيبات مخطط الغزو حيث كان نظاما ضعيفا واهنا. وتجمع الأوساط السياسية العربية "٣٢" على أن هذا النظام كان مريضا وجاء الغزو ليستخرج له شهادة الوفاة.

خاتمة البحث

اتضح من الدراسة أن معظم العوامل الجغرافية التي تمت دراستها كان لها إسهام في تسهيل عملية الغزو العراقي الغادر واقتحام دولة الكويت. فإلى جانب تحدي الموقع وشكل الحدود هناك التحدي المساحي المتمثل في محدودية الرقعة المساحية والتي تمثل ٨٢ و٠٪ من مساحة لسعودية والتي لا تزيد عن ٤٪ من مساحة العراق، وكان لهذا البعد أثره في سرعة السيطرة على

البلاد كما أنها تعُد تحديا للنشاط العسكري الكويتي في البر والجو. وهناك تحديات الموارد الطبيعية المتمثلة في الثروة النفطية والتي تبلغ جملة احتياطياتها في الكويت ٩٦,٥٠٠ مليون برميل (١٩٩٤) تمثل ٧ر٢٣٪ من جملة احتياطي النفط في الدول العربية تقريبا وهي مثار طمع العراق وغيره. فقد كان واحدا من بين أقوى أسباب الغزو العراقي الحاقد.

وإذا انتقلنا إلى الجانب البشري فهناك تحديات الإشكالية السكانية ويتمثل هذا التحدي في قلة سكان الكويت من ناحية فهم لا يمثلون سوى ٣,٥٪ من سكان مصر و ٦ر١٠٪ من سكان العراق. ومن جهة أخرى في التركيبة السكانية ذاتها فالغالبية العظمى من سكان الكويت غير كويتية وهي التي تمثل ٤ر٧٢٪ عام ١٩٨٥ و ٥ر٧٣٪ عام ١٩٩٠ مقابل ٦ر٢٧٪ للكويتيين عام ١٩٨٥ و ٥ر٢٦٪ عام ١٩٩٠.

وقد ظهرت آثار هذه التركيبة السكانية في الجانب الأمني إبان الاحتلال. فكان وعاء التعبئة العسكرية الكويتية لا يمثل سوى ٤ر٤٪ من جملة الجيش العراقي وهو بذلك لم يكن قادرا على الصمود طويلا أمام الجيش العراقي الذي يفوقه عددا وعدة وكذلك ظهرت الآثار السلبية من خلال قيام أبناء الجاليات العربية التي تعاطفت حكوماتها وأنظمتها مع بغداد بموقف سلبي. تمثل في التعاون المباشر مع جنود الاحتلال. أو المشاركة في السرقات والتعدي على المال العام والخاص، أو الوقوف في أحسن الأحوال موقف المتفرج بينما يئن الشعب الكويتي تحت وطأة الاحتلال ولممارساته البشعة.

وتمثل تحد آخر في تركز كتلة المعمور الكويتي على الشريط الساحلي حول جون الكويت وعلى الساحل الجنوبي تاركا الشمال والغرب صحراء خالية على خريطة استغلال الأرض. فكتلة المعمور هذه لا تزيد عن ٢ر٥٪ من جملة مساحة الدولة بينما تمثل الصحراء غير المستغلة للأغراض الحضرية ٨,٩٤٪ من هذه المساحة، مما ترتب عليه وجود تخلخل عمراني سرعان ما يتضح لأول وهلة على الخريطة العمرانية للكويت.

والتحدي الأخير في سلسلة التحديات الجغرافية شكل الخريطة السياسية العربية إبان الغزو، وما تمثله من واقع أليم للنظام العربي بتداعياته وسلبياته.

ومن هنا فإن الواقع الجغرافي على النحو الذي اتضح من الدراسة يمثل تحديا للواقع العسكري بحيث يصعب التعامل معه بصورة منفردة خاصة وأن الأطماع تأتي من دول تفوق الكويت كثيرا سكانا وقوة عسكرية وتتاخم الكويت بمسافات حدودية طويلة، ترهق دولة الكويت ماديا وبشريا (حدودها مع العراق طولها ٢٤٠ كم).

ومن هذا المنطلق فإن الحل السريع الذي بادرت اليه الكويت كخطوة أولى قبل إعادة تدارس الأوضاع وترتيب مكونات البيت الكويتي لتأمين نفسها عسكريا وأمنيا تمثل في الاتفاقيات الأمنية التي أبرمتها حكومة الكويت مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي كضمان مبدئي رادع.

وفي ختام هذه الدراسة وإزاء تلك التحديات التي أوجدها المأزق الجغرافي على خريطة الكويت فإن الباحث يوصي بالآتي:

أولا ـ على المستوى المحلي:

١ ـ في مجال دعم القوة العسكرية الوطنية:

تستدعي التحديات الجغرافية السابقة البدء بالاهتمام بالقوة العسكرية الذاتية. فنظرا للتحدي الجغرافي المتمثل في قلة عدد السكان فإن الاهتمام بتطوير القوة العسكرية الكويتية يجب أن ينصب على الكيف أولا ثم الكم بحيث تستفيد هذه القوة العسكرية من أرقى التقنيات العسكرية التي تعوض الكم العددي. وأن يشمل ذلك الاهتمام أيضا إعادة بناء وتطوير العسكرية الكويتية في ضوء السلبيات والدروس المستفادة من الغزو وأن يشمل كذلك إعادة النظر في قانون الخدمة العسكرية حتى يغدو المجندون سندا قويا للجيش عددا وعدة.

وتستدعي الظروف الإقليمية والتحديات الأمنية التنسيق العسكري مع دول مجلس التعاون بشكل فعال ومؤثر وعاجل وفق صيغ تؤدي إلى توحيد الجيش الخليجي ليصبح قوة مؤثرة. تستطيع التعامل مع متغيرات الظروف الأمنية الأقليمية في ضوء تجربة غزو دولة الكويت.

إضافة إلى ذلك تقوية صيغ التعاون العسكري بشكل أفضل مع الدول العربية التي وقفت مع دولة الكويت وساندت قضيتها. ويمكن أن يكون اتفاق دمشق صيغة مقبولة إذا ما تضمن لتنسيق الأمني الفعال إضافة للتنسيق الاقتصادي. ويرى الباحث في هذا الصدد أن مجرد لاعتماد على الاتفاقيات الأمنية لمنظومة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن لا يحقق الهدف لأمني المطلوب. فهو وإن كان ضروريا في المرحلة الراهنة إلا أن الاعتماد على ضمانات أخرى لاسيما الإقليمية أمر مطلوب. خشية تغير رياح السياسة الدولية في اتجاهات مغايرة تفرضها متميات المصالح (وحتى لا نضع البيض في سلة واحدة كما يقول السياسيون).

ـ في مجال الوحدة الوطنية:

لابد من الاستفادة من تجربة الغزو، حيث تمثلت الوحدة الوطنية في أنصع صورها،

فتلاشت الفروق بين الأصول العرقية والمذاهب الدينية واختفى شبح الطائفية وتوقفت معارك التوجهات السياسية أمام خطر داهم وعدوّ مشترك. فقد جمع أهل الكويت هدف مشترك، فلابد من تقوية الجبهة الداخلية بالتأكيد على توجهّات مجتمع ما قبل التحرير وتأصيل قيم الوحدة والتجانس ونبذ الخلافات والبعد عن تحقيق المصالح الفردية الضيقة في مجتمع واحد يسهم الجميع في صياغة مستقبلة بإسهامات متوازنة إلى حد كبير، اضافة إلى ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتأكيد نهجها في المجتمع حتى نظلّ أمام العالم شعب يستحق الحياة.

٣ ـ في مجال التركيبة السكانية:

أوضحت الدراسة أن هناك خللا في التركيبة السكانية في مجتمع الكويت كما أكد ذلك كثير من الدراسات. وقد كشف العدوان العراقي أن هذا الخلل ترتب عليه أبعاد أمنية علاوة على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. وقد اهتمت أجهزة الدولة المعنية بعد التحرير بمعالجة هذا الخلل بوضع خطط تستند علي مرتكزات واقعية كما (أعلن عن ذلك في حينه) "٣٣".

ونرجو أن يتحقق من خلال هذه الخطط الطموحات الواردة فيها على النحو التالي:

أ ـ الوصول بنسبة الكويتيين إلى معدل يستهدف نسبة ٥٠٪ في المستقبل القريب.

ب ـ الحد من نمو عدد الوافدين والارتفاع بكفاية استخدام العمالة الوافدة.

جـ ـ تنمية الموارد البشرية الوطنية وتحسين نوعيتها بما يتلاءم مع احتياجات التنمية الشاملة للبلاد.

د ـ تحقيق التجانس الاجتماعي في التركيبة النوعية للوافدين (إذ تبلغ نسبة غير العرب حاليا أكثر من ٣٥٪ كما تبلغ نسبتهم أكثر من ٥٥٪ من إجمالي قوة العمل.

وتوصي هذه الدراسة بضرورة الإسراع في وضع مثل هذه الخطط موضع التنفيذ.

٤ ـ في مجال العمران:

توصي الدراسة أن تتوسع كتلة المعمور الحالية بحيث تنتشر باتجاه الغرب والشمال واستغلال الأراضي الصحراوية لأغراض سكنية وعمرانية والاستفادة من الإمكانات المتاحة فيها محليا (مياه جوفية، طرق دولية، شبكات كهرباء).

وتوصى كذلك بالاستفادة من الدراسات العمرانية السابقة التي اقترحت بناء مدن حدودية

جديدة تسهم في حل الاشكالية الأمنية من جهة وتستقطب حاجة البناء وتوفير المساكن. إضافة إلى توفير مساحات لأنشطة اقتصادية وصناعية.

ثانيا ـ على المستوى الخليجي:

بعد أن تأكدت صورة التلاحم بين بلدان وشعوب مجلس التعاون الخليجي إبان أزمة الاحتلال، فإن الفرصة مواتية الآن لإيجاد صيغ جديدة وقوية من التوحد في سبيل إيجاد كيان واحد يستطيع مواجهة تحديات الظروف الإقليمية والدولية من خلال قوة عسكرية وسياسة واقتصادية. وعلى الكويت أن تبادر بالسعي إلى تحقيق مثل هذه الوحدة وتأكيدها.

ثالثا ـ على المستوى العربي:

من المؤكد أن صيغة النظام العربي سواء كان ذلك قبل الغزو أو بعد التحرير صيغة غير مقبولة لأنها غير قادرة على توفير الحدّ الأدنى من الاتفاق على المصالح القومية العليا، كما أن الالتزام العربي بضمان وحدة الأراضي واستقلال الدول واحترام السيادة في منظومة العمل العربي المشترك لا يتوافر بالشمولية المطلوبة والجدية المؤثرة وكشفت تجربة الغزو عن هشاشية هذا الالتزام.

لذا فإن على الكويت أن تسعى في إقناع أكبر عدد من الدول الأعضاء في الجامعة العربية بإعادة النظر في النهج الحالي وإيجاد قاعدة صلبة يرتكز عليها النظام العربي في المستقبل القريب بشكل جماعي ينطلق منها نظام دفاعي مشترك ذو فاعلية ومصداقية منعا لتكرار تجربة الغزو.

رابعا ـ على المستوى العالمي:

ضرورة السعي للمحافظة على رصيد ثقة العالم بالكويت وشعبها وسمعتها الدولية عن طريق تدعيم علاقات الكويت الخارجية مع دول العالم خاصة الفاعلة منها (عسكريا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا)، مع ضرورة الاهتمام بالجهاز الإعلامي للتصدي لأجهزة الإعلام المناهضة والتي استهدفت ومازالت تشويه صورة الكويت من خلال الحملات الإعلامية المضللة، تخفيف آثار ونتائج الغزو.

الهوامش والمراجع

" ١ " على سبيل المثال تمت اتصالات عراقية كويتية في مايو ١٩٧٥ بشأن مسألة الحدود وقد قدم الجانب العراقي اقتراحا لحل النزاع يتضمن موافقة الكويت على تأجير نصف جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ عاما والتنازل عن جزيرة وربة للعراق وقد رفضت الكويت هذه الشروط وأكدت سيادتها على كل أراضيها المتفق عليها في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

انظر في ذلك:

د. عادل الهواري «أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن» مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٩٢، ص ٨١ ـ ٨٥.

مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، «الكويت وجودا وحدودا» القاهرة ١٩٩١ ص ١٠٦.

د. عبدالله الجهني، «زلزال الخليج» القاهرة ١٩٩٢ ص ٢٢.

وكذلك أنور محمد، «الأزمة» القاهرة ١٩٩٠، ص ٢٧.

«٢» رضا هلال «الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثروة» دار سينا للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٩١ ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

«٣» د. (عقيد أ.ح) محمد عبداللطيف الهاشم، «ملاحم يوم الفداء الكويتي، التطور السياسي والعسكري» الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩١ ص ١٤٧, ١٤٨.

«٤» د. غانم سلطان ود. فتحي فياض، «جغرافية الكويت، دراسة في الظروف الطبيعية والسكان» مرجع سابق ص ٤١، ٤٢.

«٥» د. ميمونة الخليفة الصباح «الكويت في ظل الحماية البريطانية» الطبعة الأولى، الكويت (١٩٨٨) ص ٧٨ ـ ١٠١.

«٦» غانم سلطان وزميلة «جغرافية الكويت» المرجع السابق ص ٤٢, ٤٣.

«٧» انظر خريطة الحدود التفصيلية بين الكويت والعراق المقرة من قبل مجلس الأمن بتاريخ ١٩ باريس ١٩٩٣، والخريطة الأساسية مؤلفة من أربع صور ملتقطة من القمر الصناعي «لاندسات» بتاريخ ٢٨ أغسطس ١٩٩٢. الخريطة بمقياس رسم: ٢٥٠٠٠ منشورة بمجلة العربي الكويتية العدد الصادر في أول أغسطس ١٩٩٣ ص ٢٠٤, ٢٠٥.

«٨» د. غانم سلطان د. عبد القادر السعدي، «جغرافية الوطن العربي» الطبعة الأولى، الكويت (١٩٨٩) ص ٢٠.

«٩» قدرت بعض المصادر امتداد أراضي الكويت من الشرق إلى الغرب على امتداد خط العرض ٢٩° ش بحوالي ١٧٠ كم (١٠٦ أميال).

انظر د. غانم سلطان ود. فتحي فياض، جغرافية الكويت دراسة في الظروف الطبيعية والسكان، الاسكندرية، (١٩٩٣) ص ٢٨.

«١٠» غانم سلطان «تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية يناير (١٩٨٦) ص ٥٤ وأيضا: وزارة الإعلام، خريطة الكويت الطبيعية مقياس رسم ١٠٠٠ر٢٥٠ الكويت (١٩٨٠).

«١١» انظر في موضوع الأودية:

-Richard E Aten "Groundwater hydrology of Kuwait" Journal of Hyrology Amisterdam (1965) P.9.

-Dickson H.R.P. "Kuwait and Her Neighbours

-George Allen and Unwin, London (1959) P.74. وكذلك

و كذلك أيضا د.عبد الحميد أحمد كليو «أودية جبال الزور بالكويت. تحليل جيومورفولوجي». وحدة البحث والترجمة قسم الجغرافيا جامعة الكويت والجمعيةالجغرافية الكويتية. الطبعة الأولى (١٩٨٤) ص ٧٨ـ١٣٥.

«١٢» د. عبدالله يوسف الغنيم،«منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض» وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت، الطبعة الأولى (١٩٨٤) ص ٤٠ وكذلك Nigel Groome "A Dictionary of Arabic

Topograghy and Places names" Ist. ed, Beiruth, (1983) P.29.

«١٣» د. غانم سلطان وزميله، جغرافية الكويت، مرجع سابق ص ٦١ , ٦٢ وأيضا

Fairbridge R.W. "The Encyclopedia of Geomorphology" N.Y. (1986) P.967.

«١٤» د. محمد رشيد الفيل «الجغرافيا التاريخية للكويت» الطبعة الثانية، الكويت (١٩٨٦) ص ١٢١.

«١٥» علي محمد الفودري (عميد ركن طيار) «رائعة الجنرال نورمان شوارتزكوف، عاصفة لصحراء» الطبعة الأولى، الكويت ١٩٩٢ ص ٥٠٦.

«١٦» كانت الألغام التي بثها العراقيون على طول الحدود الجنوبية (وهو يملك منها نحو

٢٠ مليون لغم حصل عليها من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والكويت) في أعقاب الاجتياح ـ ألغاما على درجة عالية من التقنية ومبرمجة آليا للانفجار الذاتي في وقت وطريقة محددين، ومن الألغام التي استخدمها العراق الألغام المضادة للدبابات التشكيلية الصنع وهي الغام يمكن إخفاؤها تحت سطح الأرض وتستطيع مثل هذه الألغام قذف دبابات من طراز M.A.1 والتي تزن ٥٦ طنا لارتفاع خمسة أقدام عن سطح الأرض. وهناك الألغام المضادة للأفراد وهي ألغام حساسة جدا تنفجر بمجرد اللمس، وعند انفجارها تنتشر منها أعداد هائلة من الشظايا الحديدية لمسافة ٢٠٠ متر.

أما الألغام البحرية فمنها ما هو سطحي أو عائم ومنها ما هو في القاع أو تحت السطح وقد استخدم العراقيون في المياه الكويتية نوعين من هذه الألغام الأول: هو ما يتأثر بالمجال المغناطيسي الذي ينشره هيكل السفينة على مسافة عشرات الأمتار حوله. والنوع الثاني: ما يتأثر بالضغط بفضل الأمواج المزاحة بتأثير ثقل هيكل السفينة. ثم هناك أصوات هدير المحرك الذي ينتقل في الوسط المائي أكثر من الوسط الهوائي.

انظر: الفودري المرجع السابق ص ٥١٠ ـ ص ٥١٤.

«١٧» لجأت قوات التحالف إلى إبطال مفعول وسائل العرقلة لاسيما الألغام وذلك عن طريق استخدام عمليات تطهير الألغام بعدة طرق هي:

أ ـ التطهير اليدوي، حيث يتولى الأفراد رصد الألغام بواسطة أجهزة الاستشعار أو يدويا ثم استخراجها من الأرض.

ب ـ بواسطة استخدام الجرافات المزودة باسطوانات تدور بالخنازير تتولى قرع سطح الأرض لتفجير الألغام بسرعة ٥٠ مترا في الدقيقة.

جـ ـ بواسطة قنابل مخلوط الوقود والهواء التفجيرية، حيث تنفجر القنبلة في الهواء محدثة موجات ضغط جوي تؤدي إلى تفجير الألغام.

د ـ بواسطة الدبابات المجهزة بالمجارف المخصصة لتفجير الألغام.

هـ ـ بواسطة صاروخ «جاينت فايبرز» Giant Fibers حيث يطلق الصاروخ شحنة متفجرة ساحبا إياها خلفه فوق حقل الألغام فينسف حقول الألغام بذيله الطويل المدمر.

و ـ بواسطة جرارات مصفحة تطهر حقول الألغام بالأسطوانات والسلاسل.

ز ـ بواسطة قنابل من نوع (B.L.U.82) تلقيها الطائرات.

ح ـ بواسطة قاذفة صواريخ تحمل أنبوبا متفجرا زنة ٨٥٠كم محمولا على مقطورة، حيث

تستطيع تطهير منطقة بطول ١٠٠ متر وعرض ١٥ مترا.

الفودري: مرجع سابق ص ٥٠٦، ص ٥٠٧.

«١٨» د. غانم سلطان وزميله «جغرافية الكويت» مرجع سابق ص ٨٧ ـ ص ٩٠.

«١٩» د. خطاب العاني «جغرافية العراق الزراعية» معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة (١٩٧٢) ص ٢٥.

«٢٠» جغرافية الكويت، مرجع سابق ص ٢٣٦، يلاحظ أن جيش العراق يتكون من الجيش النظامي والجيش الجمهوري والجيش الشعبي والمخابرات والاحتياط

انظر: د. محمد عبداللطيف الهاشم، يوم الفداء الكويتي، مرجع سابق ص ١٨٤.

«٢١» د. عبدالله أبو عياش، «التخطيط لمدن التنمية في الكويت» نشرة الجمعية الجغرافية الكويتية رقم ٣٣ سبتمبر (١٩٨١) ص ١٩.

«٢٢» وزارة الأشغال العامة، رئاسة هندسة الطرق. «كشف بتطور الطرق المرصوفة في دولة الكويت للفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٨٥» (غير منشور).

«٢٣» غانم سلطان «تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق» رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سابق، عن الجدول رقم ٣٨ ص ٣٧٩.

«٢٤» المصدر السابق ص ٣٨٠.

«٢٥» غانم سلطان المصدر السابق ص ٤٢٦.

«٢٦» نفس المصدر ص ١٣٨.

«٢٧» أبو عياش «التخطيط لمدن التنمية في الكويت» مرجع سابق ص ٢٦.

«٢٨» نفس المرجع ص ٣٣ ـ ٣٥.

«٢٩» مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سلسلة تقارير حالة الأمة العربية حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩» تقرير مقدم لاجتماع الهيئة العامة لمنتدي الفكر العربي «عمان» مايو ١٩٩٠، ص ١٢ ـ ٤٣.

«٣٠» د. عادل الهواري «أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن» مكتبة الفلاح، الكويت ١٩٩١ ص ٦٢.

«٣١» المرجع السابق ص ٦٤.

«٣٢» وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الثالث عشر لوزراء عمل دول آسيا والمحيط الهادي المنعقد في طهران في الفترة ٢٣ـ٢٥ أبريل ١٩٩٣م.

مراجع الدراسة

أولا: المراجع العربية

١ ـ أنور محمد «الازمة» القاهرة (١٩٩٠).

٢ ـ د. جودة حسنين جودة، د. علي أحمد هارون، «جغرافية الدول الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية (١٩٨٦).

٣ ـ د. خطاب العاني «جغرافية العراق الزراعية» معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة (١٩٧٢).

٤ ـ رضا هلال «الصراع على الكويت، مسألة الأمن والثورة» دار سيناء للنشر الطبعة الأولى، القاهرة (١٩٩١).

٥ ـ د. عادل الهواري «أزمة الخليج وإشكالية النظام العربي الراهن»، مكتبة الفلاح، الكويت (١٩٩٢).

٦ ـ د. عبدالله أبو عياش، «التخطيط لمدن التنمية في الكويت، نشرة الجمعية الجغرافية الكويتية» رقم ٣٣ (سبتمبر ١٩٨١).

٧ ـ د. عبدالله الجهني، «زلزال الخليج» القاهرة (١٩٩٠).

٨ ـ د. عبدالحميد أحمد كليو، «أودية جبال الزور بالكويت، تحليل جيومورفولوجي» وحدة البحث والترجمة، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت الطبعة الأولى (١٩٨٤).

٩ ـ علي محمد الفودري (عميد ركن طيار) رائعة الجنرال نورمان شوارتزكوف، عاصفة الصحراء» الطبعة الأولى الكويت (١٩٩٢).

١٠ ـ د. غانم سلطان، د. عبدالقادر السعدي، «جغرافية الوطن العربي» الطبعة الأولى. الكويت (١٩٨٨).

١١ ـ د. غانم سلطان، د. فتحي فياض، «جغرافية الكويت، دراسة في الظروف الطبيعية والسكان، الاسكندرية (١٩٩٣).

١٢ ـ غانم سلطان «تطور العمران في دولة الكويت وأثره على تطور شبكة الطرق» رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية الآداب، جامعة الاسكندرية، (يناير ١٩٨٦).

١٣ ـ د. محمد رشيد الفيل، الجغرافيا التاريخية للكويت، الطبعة الثانية، الكويت (١٩٨٦).

١٤ ـ د. (عقيد أ.ح) محمد عبداللطيف الهاشم، «ملاحم يوم الفداء الكويتي» «التطور السياسي والعسكري» الطبعة الأولى، الكويت (١٩٩١).

١٥ ـ مجلة العربي، الكويت عدد أغسطس (١٩٩٣).

١٦ ـ مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، «الكويت وجودا وحدودا»

القاهرة (١٩٩١).
١٧ ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، «حالة الأمة العربية في عام ١٩٨٩» تقرير مقدم لاجتماع الهيئة العامة لمنتدي الفكر العربي عمان (مايو ١٩٩٠).
١٨ ـ د. ميمونة الخليفة الصباح، «الكويت في ظل الحماية البريطانية» الطبعة الأولى الكويت (١٩٨٨).
١٩ ــ وزارة الإعلام، خريطة الكويت الطبيعية مقياس رسم ١: ٢٥٠,٠٠٠ الكويت (١٩٨٠).
٢٠ ـ وزارة الأشغال العامة بالكويت، جداول تطور الطرق المرصوفة بدولة الكويت في الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٨٥) غير منشور.
٢١ ـ وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للعام ٩٠/ ١٩٩١.
٢٢ ـ وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بدولة الكويت، محاولة في تعديل التركيبة السكانية بالكويت، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الثالث عشر لوزراء عمل دول آسيا والمحيط الهادي المنعقد في طهران في الفترة بين ٢٣ و ٢٥ ابريل (١٩٩٣) غير منشورة.

ثانيا المراجع الاجنبية:

1-Dickson H.R.P. "Kuwait and Her Neighbours", George Allen and Uwin, London (1959).
2-Fairbridge R.W. "The Encyclopedia of Geomorphology, N.Y. (1986).
3-Lauteraeht E and Others, "The Kuwait Crisis, Basic Documents" Cam brige (1991).
4-Nigel Groome "A Dictionary of Arabic Topography and places names 1st. ed Beiruth (1983).
5-John Bullouch and Harvey Morris "Saddam's war, London (1991).
6-Richard E Aten "Groundwater hydrology of Kuwait". Journal of Hydrology Amisterdam (1965).
7-Organization of the Petroleum Exporting Countries, Annual Statistical Bulletin 1994.
8-Thomas W.S. "Population Problems" N.Y. (1966).
9-United Nations, 1993 Energy Statistical Year-Book N.Y.1995.

الخرائط والأشكال

شكل رقم (١)

الموقع الجغرافي لدولة الكويت

شكل رقم (٢)

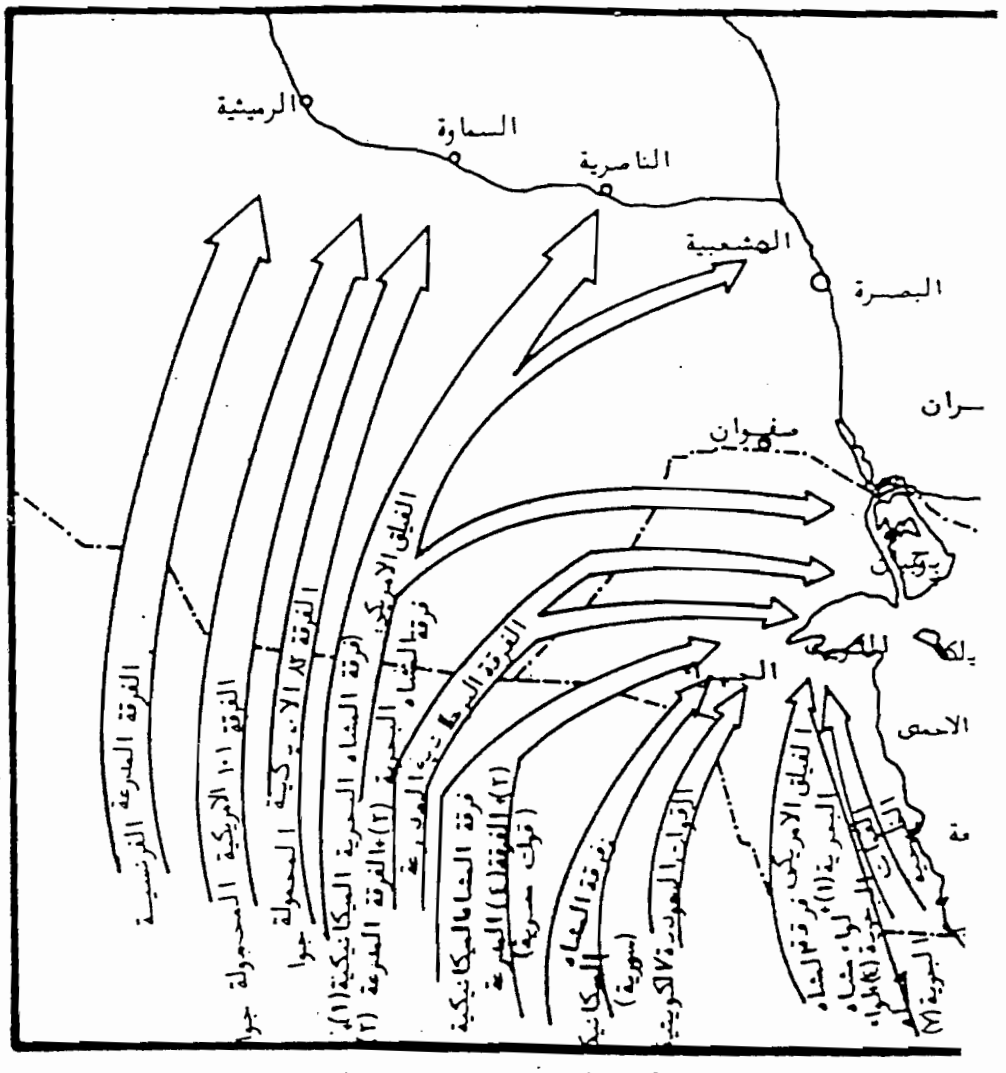

هجوم قوات التحالف عبر محاور مختلفة

شكل رقم (٣)

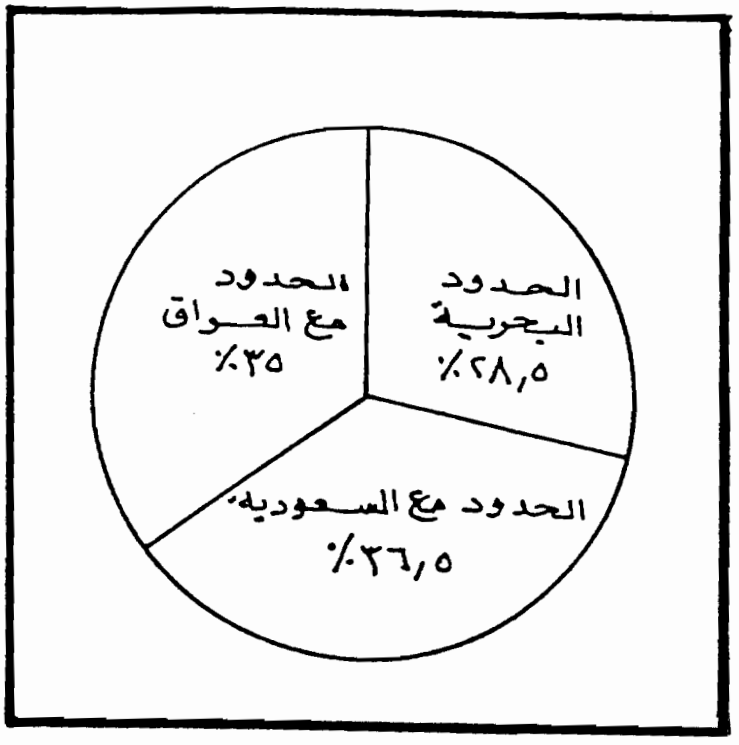

التوزيع النسبي لأطوال الحدود الكويتية

خريطة رقم ٤

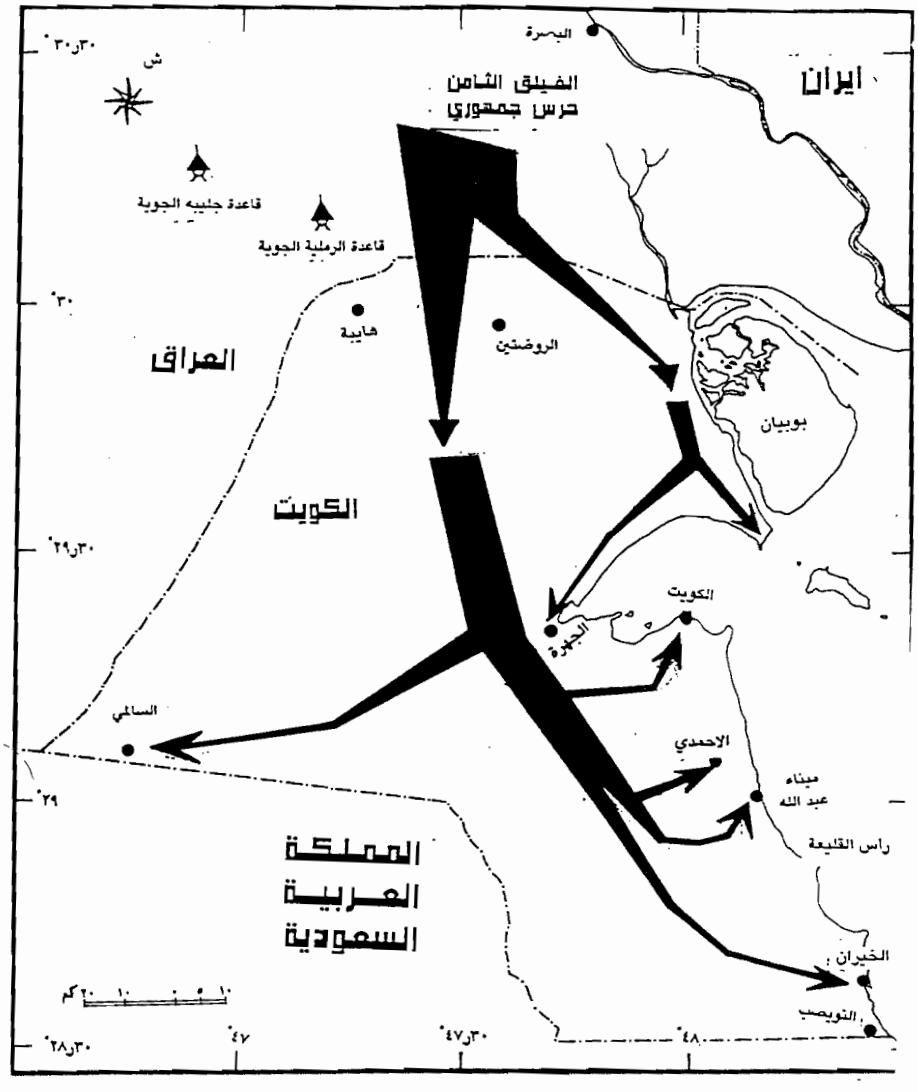

محاور غزو القوات العراقية لدولة الكويت

شكل رقم (٥)

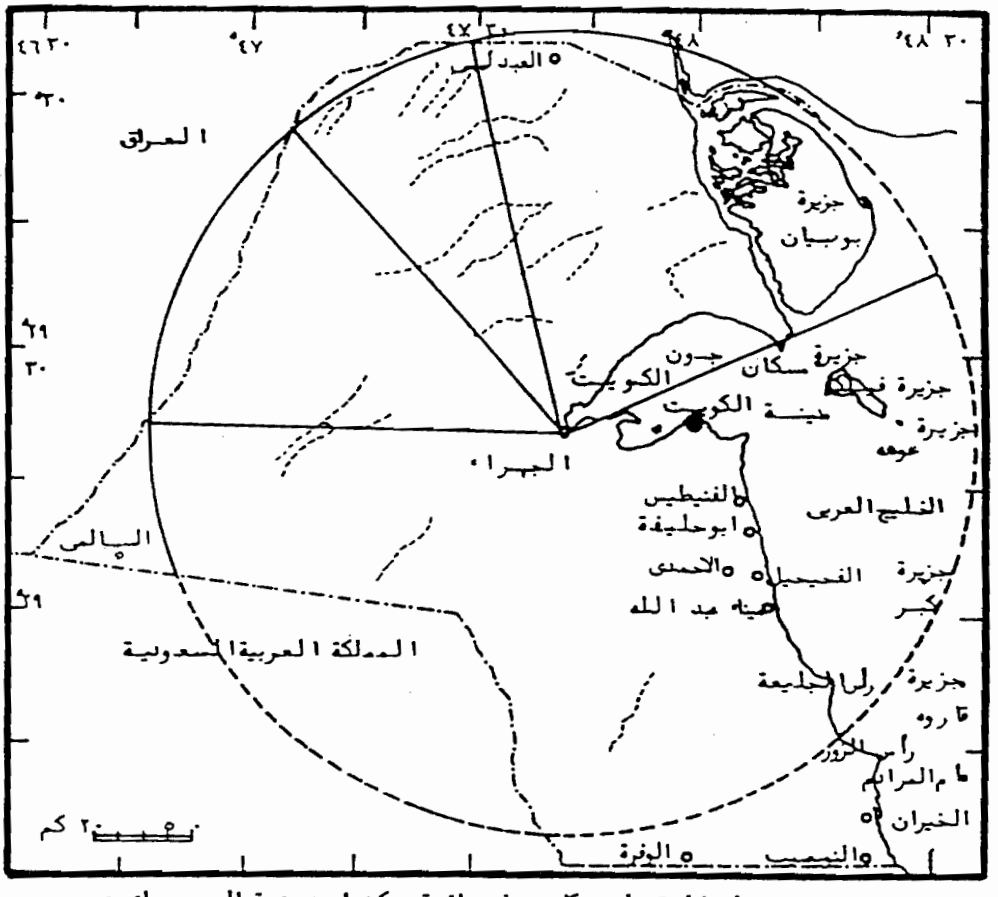

حدود دولة الكويت الشمالية على شكل نصف دائرة مركزها مدينة الجهراء .

شكل رقم (٦)

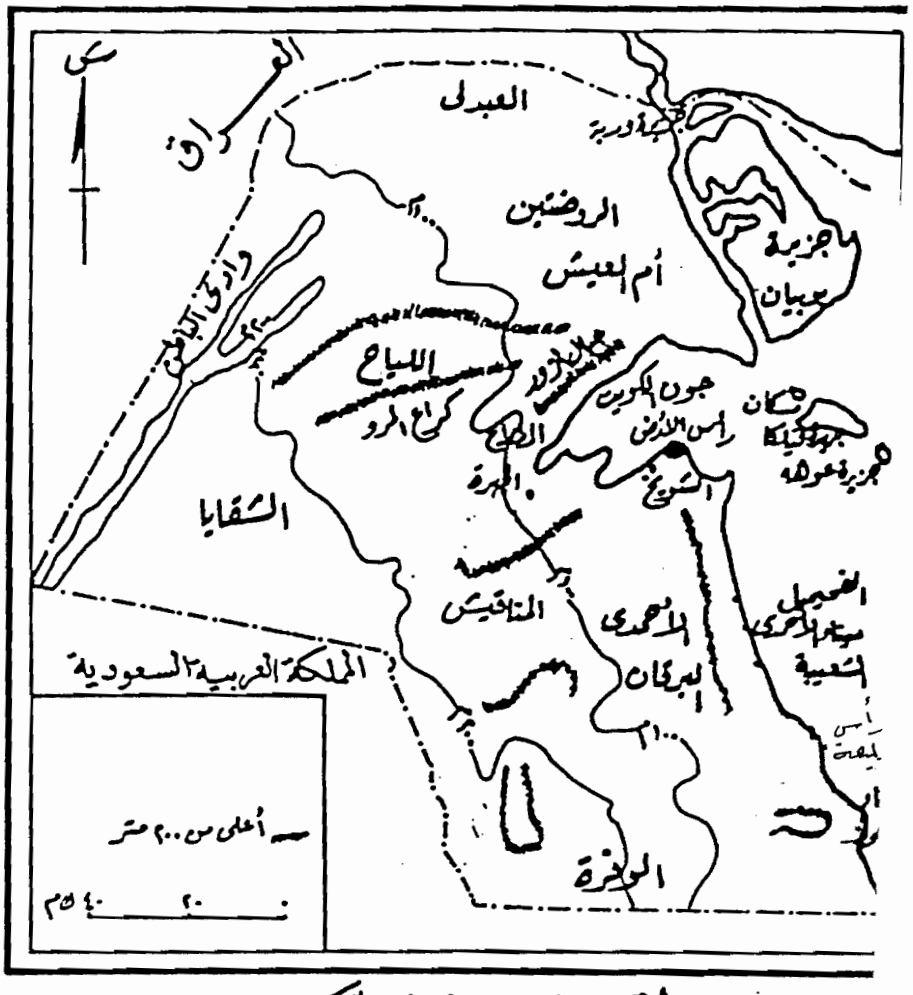

خريطة تضاريسية عامة للكويت

شكل رقم (٧)

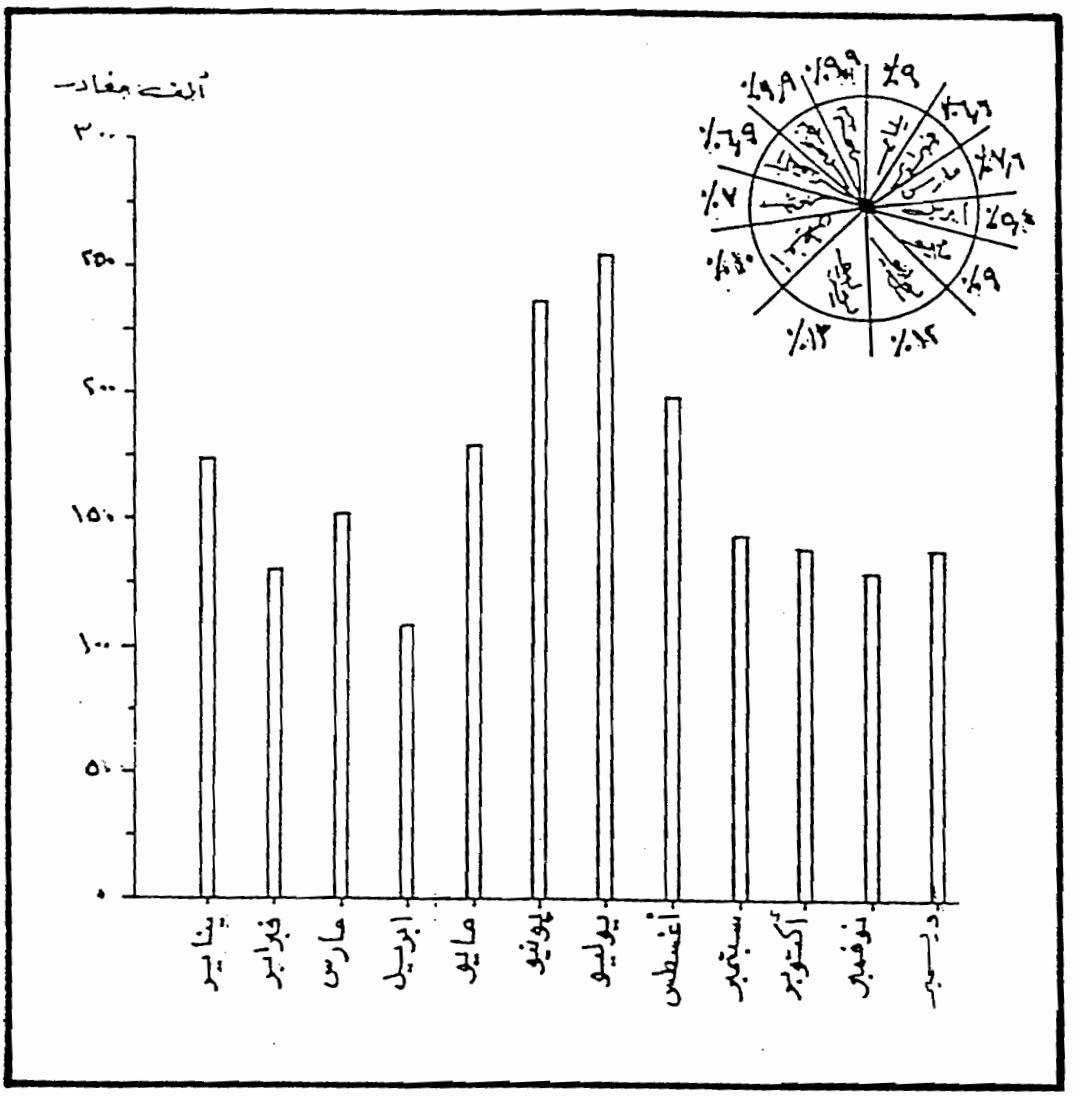

حركة المغادرين خلال عام ١٩٨٩م.

شكل رقم (٨)

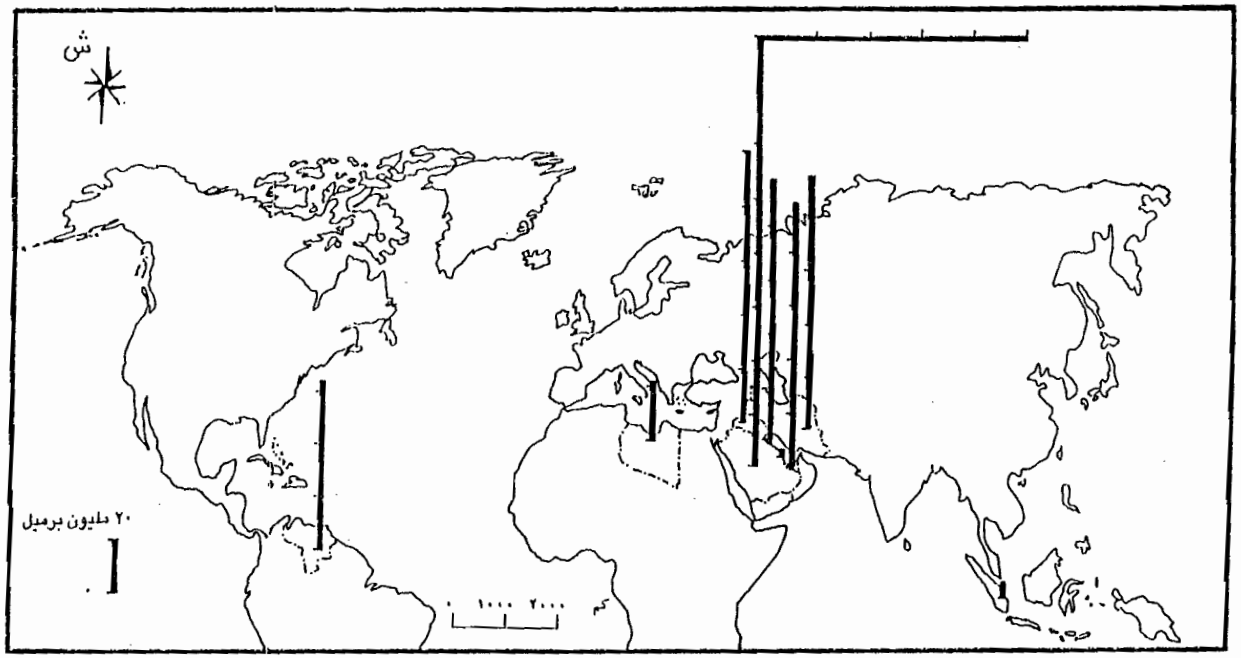

احتياطي النفط في الدول الرئيسية الاعضاء بمنظمة الاوبيك
مقدارا بملايين البراميل لعام ١٩٩٤ (الجدول رقم ٦).

شكل رقم (٩)

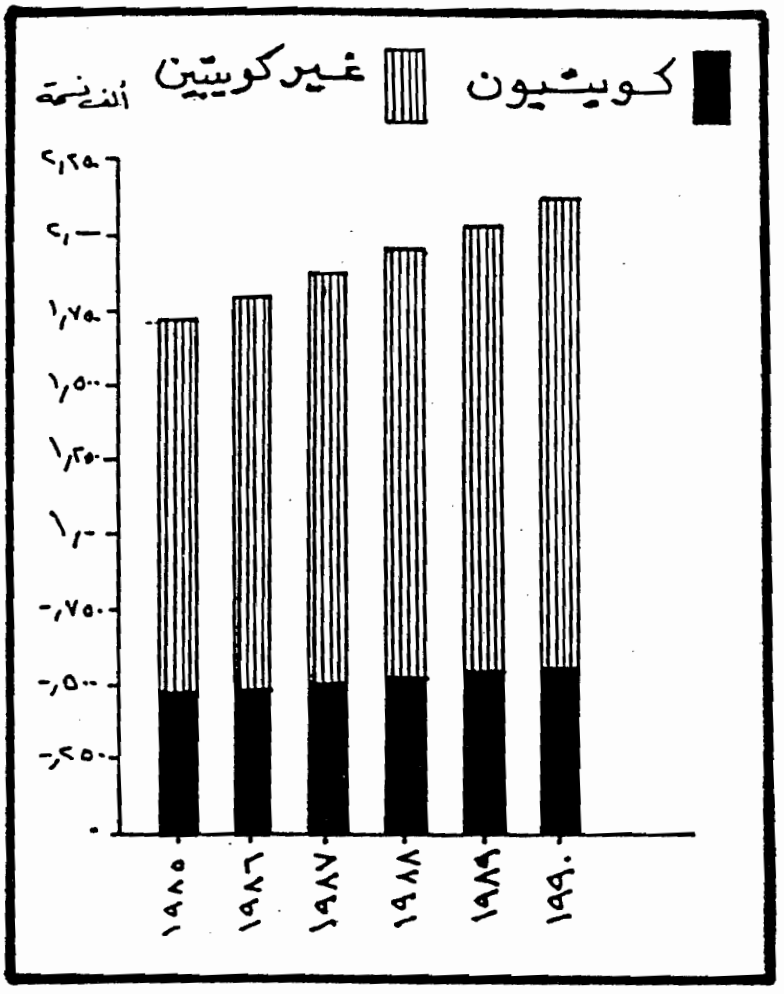

تطور سكان الكويت في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠م.

شكل رقم (١٠)

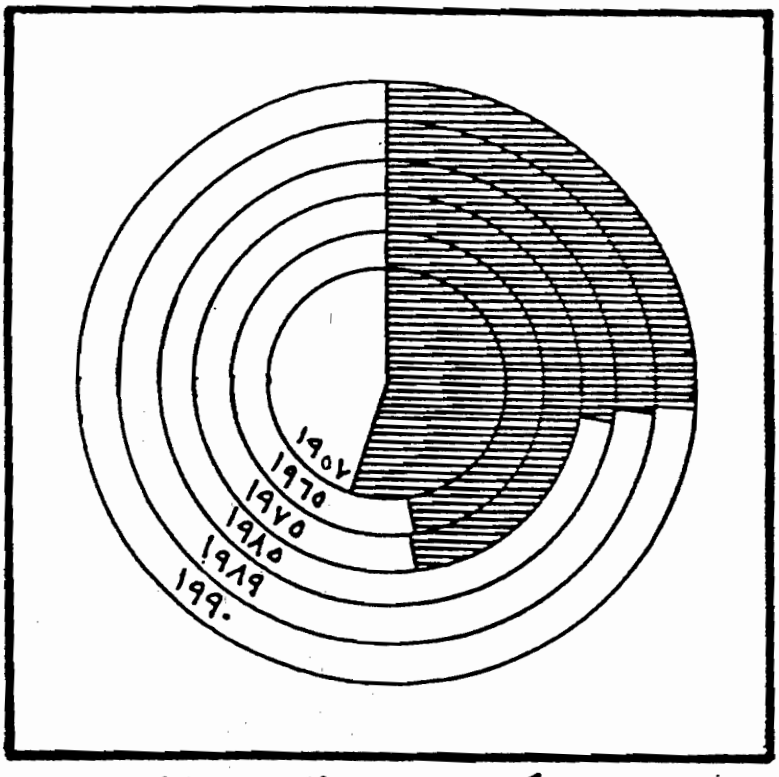

تطور نسبة الكويتيين بالنسبة لعدد السكان في الكويت ١٩٥٧-١٩٩٠

شكل رقم (١١)

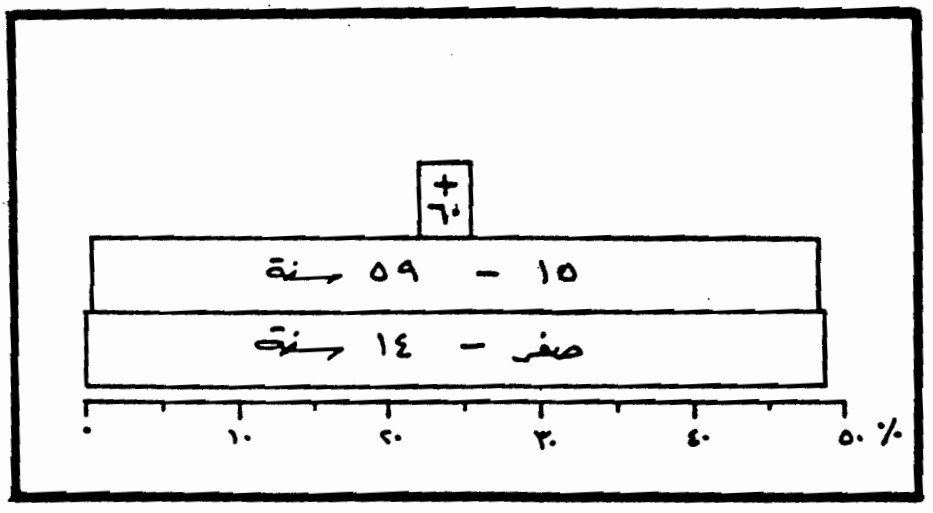

التوزيع النسبي لفئات السن الرئيسية للكويتيين ١٩٨٥

شكل رقم (١٢)

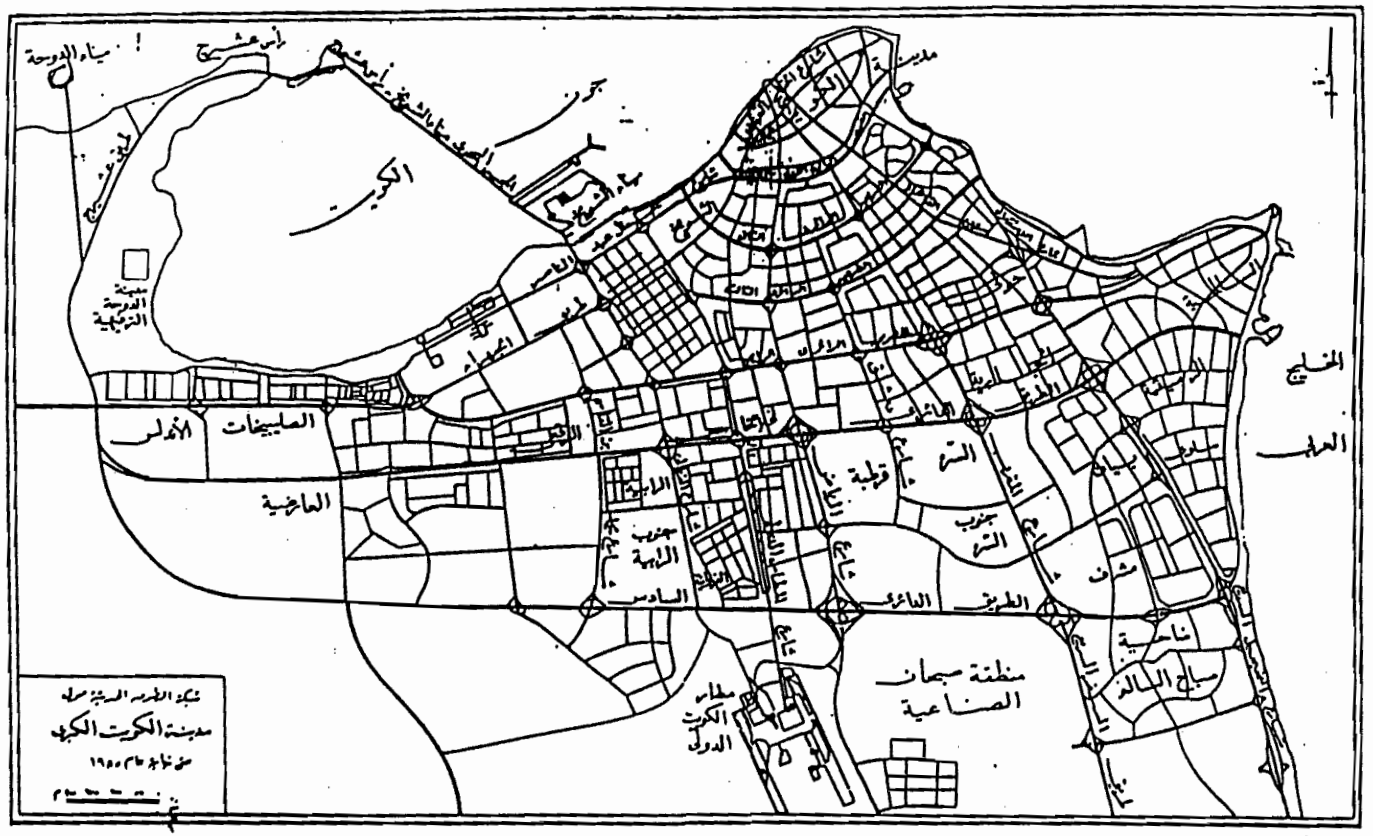
الكويت
الخليج العربي
العاصمة
الصليبخات
الأندلس
قرطبة
الشرق
جنوب السرة
جنوب الرابية
السادس
الطريق الدائري
منطقة شعب الصناعية
شاحنة
مشرف
مباح السالمة
مطار الكويت الدولي
مدينة الدوحة الترفيهية
ميناء الدوحة
أبو عشيرج
جزر
مدينة الكويت الكبرى
مقياس ١ : ٢٥٠٠٠